وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2020 /2021

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف –دراسة مقارنة–

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

.....

تحت إشراف:

من إعداد الطلبة: د/بن حمزة ياسين

تهنتي أشواق

حماري مباركة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مدى فعالية آليات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني ولقد تم ذلك من خلال التحليل و المقارنة المعلومات الاحصائية، التي تم الحصول عليها مباشرة من الوكالات المعنية إلى جانب المصادر الثانوية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر تعمل على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق تطبيق آليات تساهم في ترقية هذه المؤسسات ،وبالرغم من التطور في تعدادها إلا أنها لا تزال تعاني من مشاكل وعوائق تحد من فعاليتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – التمويل – اجهزة التمويل – الفعالية

Resume

Cette étude a tenté de mettre en évidence l'efficacité des mécanismes d'accompagnement et de financement des petites et moyennes entreprises, et l'étendue de leur contribution à l'économie nationale, à travers l'analyse et la comparaison d'informations statistiques obtenues directement auprès des agences concernées ainsi que des sources.

Cette étude a conclu que l'Algérie s'emploie à promouvoir le secteur des petites et moyennes entreprises en activant son rôle économique à travers l'application de mécanismes qui contribuent à la promotion de ces institutions, et malgré l'évolution de son recensement, elle souffre encore de problèmes et d'obstacles. qui limitent son efficacité.

Mots clés : petites et moyennes entreprises - financement - dispositifs de financement - efficacité

اهداء

لجدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه"علي"

لأمي قبل أن تكون جدتي"حورية" أطال الله عمرك

﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرا﴾

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه "والدي العزيز" منارة البيت سندي وقوتي أطال الله عمرك

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء جنتي أمي الحبيبة أهديك ثمرة جهدك قبل أن يكون جهدي

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكاتهم إلى من أفتخر بوجودهم قربي إلى رمز الرجولة والنخوة إلى من يشعروني بالأمان إخوتي الأعزاء " شعيب - علي - يعقوب"

إلى الزهرة التي عطرت حياتي بوجودها أختي الغالية "أريج"

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا "أشواق"

إلى كل من كان سندي وعوني "خالتي العزيزة وابنتها الجميلة أحلام"

إلى كل العائلة والأصدقاء إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

مباركـــة

اهداء

إلى من لا تمكن للكلمات أن توفي حقها ولا الأرقام أن تحصي فضائلها إلى من قاسمتني همومي ومتاعبي كثيرا ورافقتني بدعائها كبيرة إلى صاحبة القلب الواسع والدواء النافع إليك أهدي ثمرة جهدي أمي...أمي

إلى مصدر قوتي ونجاحي إلى من كان اهتمامه قوام عزيمتي،إلى من زرع في ضفاف العلم وناضل من أجلي وتعب لأرتاح،وهيأ لي أسباب النجاح، إلى من زرع في قلبي حب العمل والاجتهاد، إليك أبي أهدي عصارة جهدي.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية،ورافقتني في دروب الحياة،إلى أعز الناس،إخوتي وأخواتي.

إلى رفقاء المشوار الدراسي زملائي وزميلاتي

إلى كل من جمعني القدر بهم،إلى كل من أحاطوني بمودتهم،إلى من سرت معهم على درب الحياة،إلى إخوة لم تنجبهم أمي،إليكم أيها الأصدقاء .

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد نهديكم هذا العمل

إلى كل من لم يكتبهم القلم ولا تستطيع حملهم الورقة إليهم أهدي هذه المذكرة.

اشـــواق

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب .

يسرنا أن نتوجه بجزيل الشكل والامتنان إلى الدكتور

"بن حمزة ياسين"

على صبره ومجهوداته معنا ولما ابداه من رحابة الصدر و روح

علمية مخلصة ونقول له:

جزاك الله خيرا وجعل جهدك في ميزان حسناتك .

كذلك نشكر كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث و قدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1-1	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	15
الجدول رقم 2-1	عدد المؤسسات المقدمة في مرحلة تكيف المحيط	40
الجدول رقم 2-2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010- 2017)	49
الجدول رقم 2-3	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010-2017)	50
جدول رقم 3-1	حصيلة النشاطات (2012-2021) لولاية الطارف	59
جدول رقم 3-2	حصيلة النشاطات حسب القطاعات	64
جدول رقم 3-3	حصيلة الصندوق الوطني لتأمين على البطالة لوكالة الطارف من سنة 2004-2021	70
جدول رقم 3-4	مقارنة بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية للقرض المصغر	75

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم 3-1	توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEM حسب المبلغ 1000.000دج خلال الفترة (2012-2018)	61
شكل رقم 3-2	توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEM حسب المبلغ 10000خلال الفترة 2012-2018.	62
شكل رقم 3-3	توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEحسب المبلغ 40000خلال الفترة 2012-2018	63
الشكل رقم 3-4	توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (رجال – نساء) خلال الفترة (2019-2021)	65
الشكل رقم 3-5	يمثل توزيع عدد مؤسسات الممولة من طرف CNACحسب القطاعات خلال الفترة 2004-2021	73
الشكل رقم 3-6	يمثل توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس(رجال- نساء)خلال الفترة 2004-2021	74

قائمة الاختصارات

الاختصارات	المدلول باللغة الاجنبية	المدلول باللغة العربية
ANADE	Agence nationale d'accompagnement et de développement de l'entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANGEM	Agence nationale de gestion du microcrédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	*La Caisse Nationale d'Assurance Chômage*	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	الضريبة على ارباح الشركات
IRG	impôt sur le revenu GLOBAL	الضريبة على الدخل الاجمالي
TAP	Dessiner pour une activité professionnelle	الرسم لنشاط المهني
TF	frais immobilier	الرسم العقاري

المحتويات	الصفحة
ملخص	I.
Resume	II.
إهـــداء	III.
شكر وعرفان	IV.
قائمة الاشكال	VI.
قائمة الجدوال	VII.
قائمة المختصرات	VIII.
فهرس المحتويات	IX.
مقــدمـــــــة	6-2
الفصل الأول : مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المبحث الاول: ماهية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17-9
المطلب الأول :معايير ومحددات تعريف المؤسسات	13-9
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15-13
المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات و المتوسطة	17-15
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص وأهميتها في الاقتصاد	24-18
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	20-18
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	22-20
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد	24-22
المبحث الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل رفعها	29-25
المطلب الأول: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	28-25
المطلب الثاني : سبل رفع التحديات أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	29-28
الفصل الثاني : آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
المبحث الاول: الاطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	38-33

المطلب الاول : مفهوم التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**34-33**
المطلب الثاني : المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**36-34**
المطلب الثالث : الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**38-36**
المبحث الثاني :آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47-39**
المطلب الاول : برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**41-39**
المطلب الثاني: هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**45-41**
المطلب الثالث: التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**47-45**
المبحث الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**52-48**
المطلب الاول :التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**50-48**
المطلب الثاني :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد	**52-50**
الفصل الثالث: دراسة مقارنة لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف –CNAC ANGEM	
المبحث الاول:حصيلة حول الوكالة لتسيير القرض المصغر	**66-55**
المطلب الاول: الاطار العام ل لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر AN GEM	**56-55**
المطلب الثاني: مهام الوكالة و الامتيازات الممنوحة	**59-56**
المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال فترة 2012إلى غاية الثلاثي الاول من سنة 2021	**66-59**
المبحث الثاني: مفاهيم حول الوكالة الصندوق لتأمين على البطالة	**77-67**
المطلب الاول : الاطار العام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**68-67**
المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في إطار الصندوق	**71-68**
المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطنية لتأمين على البطالة	**74-71**
المطلب الرابع: مقارنة بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية للقرض المصغر	**76-75**
خاتمة	**81-79**
قائمة المراجع	**89-83**
الملاحق	**90**

مقـــــدمـــة

في ظل التغيرات الاقتصادية والاتجاه المتزايد نحو الاندماج في اقتصاد عالمي موحد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا استراتيجيا هاما في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ولاشك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للمخاطر وتهديدا بالزوال إذا لم تتبع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة الأوضاع المستجدة، ولعل أهم المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المتعلقة بالحصول على مصادر الدعم والتمويل المختلفة، حيث ان اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والذاتية كمصادر تمويلية داخلية غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها وخاصة تلك المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية التجديدية والتوسعية.

إن الجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى تطبيق مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ببعث أجهزة حكومية متخصصة في منح الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع مراحل نشاطها، ومن بينها نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (التي تحولت الى الوكالة الوطنية لتطوير المقاولاتية(ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

مشكلة الدراسة

بناء على ماسبق، ونظر للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، يمكن أن تتجلي معالم الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي: **ما مدى فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية الطارف؟**

وحتي نستوفي الاجابة عن هذه الاشكالية الرئيسية، تجب علينا الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يعتبر التمويل أحد التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟
- هل تمكنت هيئات التمويل (CNAC- ANGEM- ANADE) من تحقيق نتائج فعالة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية الطارف؟

فرضية الدراسة

على ضوء التساؤل الرئيسي وفي سبيل الاجابة على تلك الاسئلة الفرعية وضعنا فرضية رئيسية كما يلي: **تعتبر فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية الطارف محدودة نوعا ما.**

و مجموعة من الفرضيات والتي سنحاول اختبارها:

- يعتبر التمويل أحد التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة في الاقتصاد الوطني؛
- لم تتمكن هيئات التمويل من تحقيق نتائج فعالة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الطارف.

أسباب اختيار الموضوع

يرجع إختيارنا لهذا الموضوع دون غيره لجملة من الأسباب نبرزها في النقاط التالية:

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع؛
- كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة؛
- توجه الجزائر نحو البحث عن بدائل لقطاع المحروقات عن طريق الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى الاجابة عن الاشكالية المطروحة وعلى الاسئلة الفرعية، وترمي الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مصادر تمويل ودعم هذه المؤسسات واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها؛
- التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- محاولة ابراز مدى فعالية آليات دعم وتمويل(CNAC- ANGEM)للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف؛

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لموضوع يعتبر من أهم الروافد الحقيقة للتنمية، كما تظهر أهميتها في:

- تعاظم دور المؤسسات الصغير و المتوسطة في الاقتصاديات الحديثة؛

- يعتبر التمويل من أهم المواضيع التي تشغل بال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنه مرتبط أساسا بفكرة إنشاء مشروع.

منهج الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل جمع معلومات المتعلقة بالجانب النظري، كما تمت الاستعانة بالمنهج المقارَن خلال الدراسة الميدانية لربط الجانب النظري بالواقع الميداني على أساس المقارنة بين النتائج المحصَّلة.

أدوات الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة في الجانب النظري على استغلال المصادر الثانوية من كتب و أطروحات ومذكرات ومقالات بدوريات ومجالات ومداخلات بينما اعتمدت لإنجاز الجانب التطبيقي على إحصائيات ميدانية تم حصول عليها من ميدان الدراسة ممثلا في جهاز الدعم و التمويل بولاية الطارف: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **(CNAC)** والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)**

حدود دراسة

تم تطبيق البحث الحالي ضمن الحدود الزمانية و المكانية التالية:

- **الحدود الزمانية:** من سنة **2004** إلى غاية سداسي الأول من سنة **2021**؛
- **الحدود المكانية:** تحددت الدراسة في وكالتين هما: الصندوق الوطني لتأمين على البطالة ووكالة تسيير القرض المصغر.

دراسات سابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع وجدنا:

- دراسة أحمد غبولي . "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة ،2011: هدفت هذه الدراسة إلى بحث الإطار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كاستراتيجية لترقية هذا القطاع، حيث تم استخدم مجموعة من الادوات الاحصائية التحليلية ،و كانت نتيجة الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تواجه عراقيل متعددة تمنع تأهيلها؛

- وردة عاد ، سميشة قابوسة ، رياب دو. "مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001-2016)" مذكرة ماستر أكاديمي تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة حمة لخضر بالوادي (الجزائر)، تم في هذه الدراسة التطرق إلى نشر مختلف المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، استخدام في هذه الدراسة الادوات الاحصائية و التحليلية ، حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا فعالا في زيادة الصادرات وتساهم في الناتج الداخلي الخام بدرجة كبيرة كما تساهم في إحداث التنمية الاقتصادية .

هيكل الدراسة

من أجل دراسة فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة مقارنة وكالة الطارف، تم تقسيم الموضوع البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

- الفصل الأول: سنحاول أن بين عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سنقدم بعض المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسة ؟
- الفصل الثاني: سنتعرض فيه لأساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- الفصل الثالث: سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية لوكالة تسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة؟

الفـــــصل الأول:

مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إقتصاديات المختلفة لما لها من أهمية كبيرة في إحداث النمو وتحقيق التنمية ومن خلال ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي، ولهذا لم تتوان الحكومات في تقديم ما في وسعها من مساعدات وحوافز مبينة على استراتيجيات خدمة لهذا القطاع، لتعزيز الأداء الاقتصادي للدولة.وعلي ضوء هذا،ارتأينا من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: اشكال المؤسسات الصغير والمتوسطة، خصائصها و اهميتها في الاقتصاد
- المبحث الثالث:تحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل رفعها.

المبحث الأول: ماهية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تحديد مفهوم موحد ويكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد جدلا في الفكر الاقتصادي و يمكن تحديد العوامل الجوهرية، بالإضافة الى الغموض الذي مازال قائما للفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك نتطرق في هذا المبحث الي أهم العوامل التي تحول دون ايجاد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة الى معايير واهم تعريفاتها

المطلب الاول: معايير ومحددات تعريف المؤسسات

إن وضع التعريف يعتبر عنصرا مهما وعاملا أساسيا في فهم هذه المؤسسات،إذ يساعد علي جمع البيانات والمعطيات الدقيقة المتعلقة بها، وتحليلها وبالتالي وضع السياسات والقواعد الخاصة بها، مما يسهل عملية التعامل ومعرفة مدى تأثيرها أو تأثيرها بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

1. معايير تعريف المؤسسات

مهما كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعاريف مختلفة البلدان، فإن وجود تعريف واضح ومحدد داخل البلد الواحدة هو ضروري ويعتبر أساسيا لكافة المهتمين بالقطاع سواء كانوا منظمين أو مراقبين إداريين أو مقدمي الخدمات ومن هنا لا يتطلب معايير معقدة او غامضة، إذ يعتمد على بعض المبادئ الهامة وهي[1] :

- عدد العاملين ؛
- طبيعة النشاط و الملكية ؛
- بنود بيان الدخل من حيث إجمالي المبيعات (رقم الأعمال)؛
- بنود الميزانية من حيث إجمالي الأصول الرأسمالية.

ويمكن إجمال أسباب وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

[1] – بن عزة هشام."**دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران (الجزائر)، 2011، ص2.

- تحديد مفهوم عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبلد من أجل وضع السياسات الاقتصادية التي تشجيع النمو بصفة عامة وقطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة؛
- تعريف القطاع بدقة يمكن من رقابة وتقييم أثر الإصلاح التنظيمي والإجراءات التمويلية وغير وكذلك تحليل التكاليف والأرباح بدقة، وكذا اقتراح إجراءات التصحيح؛
- توجيها أمثال للسياسات وإمكانية الوصول إلى جهود أكثر فعالية؛
- تبني فهم أفضل لدور وأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي وفهم أكثر لإسهاماتها في الدخل الوطني، وتوفير فرص العمل التخفيف من حدة الفقر، زيادة الصادرات....الخ؛
- تيسير جميع البيانات عن هذا القطاع لاستخدامها في وضع تقارير عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية وتقديم الاستشارات لهذه المنشاة حول الفرص الاستثمارية والعقبات و الاتجاهات الجديدة، من أجل القيام بمقارنات بين الدول أو أقاليم جهوية لنفس الدولة لوضع معلومات كافية للوكالات الحكومية وغير الحكومية؛
- توفير أرصدة مالية للبرامج المحلية المختلفة (كالمؤسسات التمويلية المختصة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أو الدولية(البنك الدولي، البنوك الأوربية)[1].

2. محدِّدات تعريف المؤسسات

إن الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي العالمي، جعلته يستقطب على اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا في إعطاء مفهوم أو تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد معالم هذا التعريف.

حيث يختلف تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى بإختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى غرض التعريف سواء كان تخطيطي، أو تطويري أو تنظيمي أو إحصائي[2].

إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المؤسسات المستخدمة جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فإن هذا الاختلاف في تحديد التعريف من دولة لأخرى يجعل من الصعوبة القيام بمقارنات دولية حتي لو وجدت الإحصاءات[1].

[1] – بن عزة هشام، مرجع سابق، ص 3.

[2] – اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي. التجربة التنموية في الجزائر– إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس– سطيف والبنك الإسلامي للتنمية ،25–28ماي 2003،ص 2.

وتكمن صعوبة تحديد تعريف موحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع وأخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة.

ومن خلال هذا يتأكد لنا وجود مجموعة من العوامل التي تحول دون وجود تعريف موحد، جامع ودقيق للمؤسسة التي سنحاول ذكر منها:

1.2 العوامل الاقتصادية

وتضم ما يلي:

- **اختلاف مستويات النمو الاقتصادي للدول:** ينقسم التفاوت في درجة النمو في العالم النامية وإن مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وإن أهم المعايير التي تتخذها الباحثون و المحللون لتصنيف الدول حسب هاتين المجموعتين نجد مؤشر النمو الاقتصادي والذي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة.

ينعكس هذا التفاوت على مستوي تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وايضا في وزن الهيكل الاقتصادية من المؤسسات ووحدات اقتصادية، يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى المؤسسات والهياكل من بلد الى اخر، فنظرا لاختلاف النظم الاقتصادية وحسب مقتضيات السياسات الاقتصادية للدول تختلف التعاريف من دولة لأخرى، فمؤسسة كبيرة في افريقيا قد تصنف من المؤسسات الصغيرة في اليابان[2].

- يرجع هذا إلى حجم الإمكانيات المادية المتوفرة للمؤسسات في الدول المتقدمة من رؤوس أموال وتكنلوجيا ضخمة عكس مؤسسات العالم الثالث التي تفتقر لهذه الامكانيات، فانطلاق من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد الى اخر الامر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.

2.2 اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية

إن تنوع الانشطة الاقتصادية يغير في احجام المؤسسات ويميزها من فرع لاخر فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة، غير المؤسسات التي تعمل في التجارة .

[1] – بن عزم هشام، مرجع سابق، ص 4.

[2] –بن عزة هشام. مرجع سبق ذكره.ص 4.

ان تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الاقتصادي تطور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة مثل الصناعة و التجارة لتصبح في أي مجتمع ثلاث قطاعات رئيسية وهي: مؤسسات القطاع الفلاحي، مؤسسات القطاع الصناعي، مؤسسات القطاع الثالث وبصفة عامة تدعى بالمؤسسات الخدماتية [1].

و تختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قطاع لاخر بإختلاف الحاجة إلى العمالة و رأس المال فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس اموال ضخمة والي يد عاملة كبيرة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية وعليه يمكن للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة على سبيل المقارنة أن تعتبر مؤسسات كبيرة في قطاع التجارة او الخدمات، بحكم طاقاتها الانتاجية وحجم استثماراتها وعدد عمالها، وطبيعة تنظيمها.

وعليه نجد أنه من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي الوصول الي تحديد تعريف أو مفهوم موحد وشامل للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال[2].

3.2 اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي اليه، مثال ينقسم النشاط التجاري الى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى مؤسسات صناعية استخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الاخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية من صناعات غذائية، الغزل والنسيج، الصناعة المعدنية وصناعات الورق....إلخ.

ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمثلا :وحدة صناعية تضخم 600عامل قد تعتبر في قطاع النسيج صغيرة على العكس في مجال الحديد والصلب فقد كبير[3].

3. العوامل التقنية

يتلخص العامل التقي من خلال مستوي الاندماج بين المؤسسات فحينما تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاندماج يؤدي هذا إلى توحد عملية الانتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبير، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزاة أو موزعة الى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

---

[1]. ناصر دادي.(1998)،**اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الأولى، دار المحمدية (الجزائر)، ص77.

[2]– بن عزم هشام ، مرجع سابق، ص5.

[3]– ضحاك نجية . " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس واليوم "، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفي الدول العربية ، جامعة الشلف (الجزائر)، يومي 18/17أفريل 2006، ص 137.

4. العوامل السياسية

يمكننا هذا العامل من تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة وتبيان حدودها، والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية الدولة ومؤسساتها بقطاع الصغيرة والمتوسطة والمساعدات التي تقدمها لهذا القطاع لمواجهة الصعوبات التي تعترض طريقه[2].

5. عوامل اخرى

تكمن في اشكالية تحديد معيار موحد على أساس يتم التفريق بين مختلف المؤسسات وتحديد حجمها، إذن من الصعب نظريا الحصول علي تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة صناعية كانت أم غيرها وهذا راجع الي اختلاف الباحثين وجود معيار موحد في تصنيفها وبمعني اخر أن كثرة التعارف لمستخدمة جعل مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غامض ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال والبعض الأخر يقتصر على رقم الأعمال، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع الغير رسمي. وهي تلك المؤسسات التي لا تدفع الضرائب والتي تعرف بأنها خلية اقتصادية لها خصوصية في استعمالها الضعيف للعمالة مثل : المؤسسات تنشيط خارج نطاق قوانين الدولة[3].

المطلب الثاني : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تعددت مفاهيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما جعل اختلافا كبيرا في ضبط مفهومها، بسبب الديناميكية التي يتميز بها مفهومها من بلد إلى أخر. وفيما سنحاول وضع ابراز المفاهيم المتداولة:

1- المفهوم حسب البنك العالمي

تميز المؤسسة الدولية لتمويل التابعة للبنك العالمي بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تشرط على المؤسسات المصغرة أن توظف أقل من 10عمال كما يجب أن يبلغ حجم أصولها ومبيعاتها السنوية قيمته 100.000 دولار أمريكي على الأكثر. في حين توظف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة أقل من 50عامل ويبلغ حجم

[1] – رابح خوني ،حساني رقية. " افاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر ، 25-28ماي 2003، ص 2.

[2] – دومدم كمال."دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02/ 2000، ص 185.

[3] – بن عزة هشام، مرجع سابق ، ص 7.

اصولها ومبيعاتها السنوية أقل من 3مليون دولار، أما المؤسسات المتوسطة فهي تلك تظم أقل من 300موظف أما اصولها مبيعاتها السنوية فتكون أقل من 15مليون دولار أمريكي [1].

2- تعريف صندوق النقد الدولي

يعتمد صندوق النقد الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معيار العمالة باعتباره المعيار الأكثر ملائمة وبساطة عند استخدامه للمقارنة بين المؤسسات. وفي هذا الصدد يعتبر أن المؤسسات الصغيرة هي تلك التي توظف أقل من 5 عمال. و المؤسسات التي تشتغل ما بين 5 إلى 19 عامل هي مشروعات متوسطة، أما المؤسسات الكبيرة فهي التي تظف أكثر من 20عامل[2].

3- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عرف المشروع الجزائري المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في سنة 2000 وذلك تزامنا مع توقيع الجزائر على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة. و تم اعتماد تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة انتاج سلع خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار، كما تستوفي معايير الاستقلالية.

وفي ذات السياق فقد تمت التفرقة بين المؤسسة المصغرة و الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال بعض مواد القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الامر بالمادة 5و6و7، والتي يمكن تلخيص في الجدول الموالي[3].

[1]- سامح طلحي: مرجع سابق،ص 31

[2]- المرجع نفسه، ص32.

[3]- سوسن زيرق. مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي (الجزائر)، 2017/2016، ص8

الجدول رقم (1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1الى 9عمال	اقل من 20مليون دينار جزائري	
مؤسسة صغيرة	من 10الى 49عامل	لا يتجاوز 200مليون دينار جزائري	لايتجاوز 100مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50الى 250عامل	محصور بين 200 مليون 02مليار دينار جزائري	بين 100و 500مليون دينار جزائري

المصدر: القانون رقم 01-18مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانوني التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المواد من 05 الى 07.

المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان صعوبة إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدي ببعض الباحثين إلى الارتكاز على عدة معايير حيث قسمت تلك المعايير إلى معيارين وهما المعايير الكمية و المعايير النوعية .

1. **المعايير الكمية** : إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، ومن بين هذه المعايير: حجم العمالة، حجم المبيعات، قيمة الموجودات، القيمة المضافة، رقم الأعمال ورأس المال المستثر الا أن أكثرها استخداما هما : معيار حجم العمالة ومعيار حجم رأس المال[1].

1.1 **معيار حجم العمالة** : يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر انتشارا واستخداما لتحديد حجم المؤسسات ذلك لبساطة وسهولة تطبيقه، وعلى الرغم من ذلك لايوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الذي يختلف من دولة الى اخرى[2]، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذه المجال مايلي:

- مؤسسات أعمال أسرية: من 1إلى 9 عمال؛

[1] – فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلى.(2006)، الريادة و ادارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأدرن)، ص62.

[2] – فتحي السيد عبدو، ابو السيد أحمد. (2005)، الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية (مصر)، ص49.

- مؤسسات الأعمال الصغيرة : من 10إلى 49عامل؛
- مؤسسات الأعمال المتوسطة :من 50إلى 99عامل ؛
- مؤسسات الأعمال الكبيرة: أكثر من 100عامل[1].

2.1 معيار رأس المال: يستخدم معيار رأس المال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول خاصة الدول النامية، ويعاني هذا المعيار من بعض جوانب القصور، كاختلاف العملات وأسعار الصرف، ورأس المال المستخدم أو المستثمر حيث يمكن الاشارة. إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الأخير غالبا ما تتمتع برأس مال فردي أو جماعي صغير عكس المؤسسات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لقيامها بنشاطها.

ويتطلب الاعتماد علي هذا المعيار ادخال تعديلات مستمرة تتواكب مع التغيير المستثمر في قيمة النقود والتضخم في الاسعار، لذلك يفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده[2].

3.1 معيار التكنولوجيا او اسلوب الانتاج : هو عادة ما يقترن بمعيار عدد العمال وقد يرجع ذلك إلى اعتبار انحجم المؤسسة هو المحصلة النهائية لتفاعل كل من عنصري العمل و الآلات المستخدمة فيه، فكلما كانت هذه المحصلة صغيرة مقارنة بمثيلتها كانت المؤسسة صغيرة[3].

2. **المعايير النوعية:** إلى جانب المعايير الكمية التي يسهل الحصول عليها تد معايير نوعية أو فنية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1.2 **المسؤولية:** من الشائع ان المؤسسات الصغيرة او المتوسطة تعود ملكيتها في معظم الاحيان للقطاع والتي تكون اغلبها في شكل مشاريع استثمارية ،فردية او عائلية ، شركات أشخاص او شركات أموال . لهذا فإن المسؤولية القانونية و التنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة، وتتميز هذه المؤسسات بهيكل التنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل ، تسويق، توظيف .التي تتوزع على عدة مصالح

[1] – سمير سحنون ، شعيب بونوة . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 17-18افريل 2006، ص22

[2] – هالة محمد لبيب عنبة:" ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ط1، القاهرة (مصر) ، 2001، ص 17.

[3] –مرجع نفسه ،ص 18.

في المؤسسات الكبرى بالرغم من ان بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدة إلا أن عملية اتخاذ القرار من نصيبهم هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أيدي الخواص فقط توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها الى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر[1].

2.2 **الحصة السوقية:** تتميز بالمحدودية لأنها ليست مؤسسة احتكارية وذلك لأسباب التالية :

- صغيرة حجم المؤسسة ؛
- صغر حجم الانتاج ؛
- ضالة حجم راس المال[2].

3.2 **طبيعة النشاط:** قد تفرض طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة تحديد حجم هذه الأخيرة، فهناك بعض الصناعات الحقيقة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا عدد كبير من العمال كالصناعات الحرفية والتقليدية التي يكفي لممارستها ورشة عمل صغيرة بينما نجد أن بعض الأنشطة تتطلب مؤسسات كبيرة تضم مئات العمال و المعدات الاستثمارية الضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات والصناعات البترولية[3].

4.2 **معيار الملكية** : غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تابعة للقطاع الخاص إلا أنها في بعض الحالات تكون تابعة للقطاع العام او مختلطة، حيث تعتبر الملكية الخاصة جد ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

[1] – زاية أسماء:" أثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية المؤسسات ، جامعة منتوري (الجزائر)،2011،ص9.

[2] – سماح طلحي. مرجع سابق ، ص29.

[3] – المرجع نفسه،ص29.

[4] – المرجع نفسه،ص29.

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها و أهميتها في الاقتصاد

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف أنواعها وتصنيفاتها عن المؤسسات الأخرى بجملة من الخصائص والمميزات، ومن خلال هذا المبحث سنوضح أهم هذه الخصائص وكذا مختلف اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة أصناف، ينقسم كل تصنيف بدوره لعدة أنواع، وسنحاول في هذا المطلب إدراج أهم أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق أسس معينة أهمها: أسلوب تنظيم العمل بها، توجه المؤسسة، شكلها القانوني، طبيعة منتجاتها وطبيعة نشاطها.

1. التصنيف على أساس العمل

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين المؤسسات: المؤسسات غير المصنعة والمؤسسات المصنعة.

1.1. المؤسسات غير المصنعة : تتجمع هذه المؤسسات بين النظام الانتاجي العائلي النظام الحرفي، وتتميز بساطة تنظيم العمل والعمليات الانتاجية واستخدام اساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير و التسويق[1].

حيث يعتبر الانتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي اقدم شكل من حيث تنظيم العمل مع ذلك يلتقي يحتفظ بأهميته في الاقتصاد، أما الإنتاج الحرفي فهو نشاط يدوي يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجاتها الزبائن[2] .

2.1 **المؤسسات المصنعة:** يجمع هذا الصنف كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة و المصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنفة بتقسيم العمل، وتعقد العمليات الانتاجية واستخدام الاساليب الحديثة في التسيير، وايضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع الاسواق[3].

2. التصنيف على اساس التوجه :

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها مؤسسات عائلية، مؤسسات تقليدية أو حرفية متطورة او شبه متطورة، ونوجزها بالتفصيل كما يلي:

[1]- عبد الكريم الطيف. واقع وافاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الاصلاحات الحالية ،مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر 2001، ص14.

[2]- بخلف عثمان.دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1995، ص33.

[3]- عبد الكريم الطيف. المرجع السابق، ص14.

- **المؤسسات العائلية:** وتعرف ايضا بالمؤسسات المنزلية، تتميز بكون مكان اقامتها هو المنزل، وتنشأ بمشاركة افراد العائلة (اليد العاملة العائلية)،كما انها تنتج بكميات محدودة، أما في الدول المتقدمة فإن المؤسسات العائلية تتنج لفائدة مصانع موجودة في نفس المنطقة؛
- **المؤسسات التقليدية (حرفية):** تشبه النوع الاول نظرا لاعتمادها على اليد العاملة العائلية، وهي مؤسسات يتميز فيها الانتاج بالطابع اليدوي والمجهودات الفردي والمهارات المكتسبة، وتستخدم معدات وادوات بسيطة وعددا محدودا من العمال[1]؛
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة او نسبة متطورة:

تتميز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين باعتمادها طرق الانتاجية وإدارية حديثة ومتطورة، سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة، تتميز منتجاتها بدرجة عالية من التطور ومواكبة العصرية وقفا لمعايير الجودة، كما تتميز بوجود نظام هيكلي بسيط واستعمال أيدي عاملة أجيرة، فهي مؤسسات تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية[2].

3. التصنيف حسب معيار الملكية :

يمكننا بين مجموعة اخرى من أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك بالاستناد الي معيار الملكية القانونية لرأسمالها، ونجد الأنواع التالية:[3]

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** هذا النوع من المؤسسات تعود ملكيتها للقطاع الحكومي، الا اننا نشير إلى أن هذا التصنيف من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر قليلا جدا في جميع الدول وخاصة المتطورة منها؛
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها الي القطاع الخاص، سواءً أكان محليا أو عبارة عن استثمار أجنبي، هذه المؤسسات يمكن أن تكون: شركات مساهمة، شركات ذات

[1]- أحمد حجازي.اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة ابي بكر بلقايد (الجزائر)، 2011،ص13.

[2]- يخلف عثمان، مرجع سابق، ص19.

[3]- زراية أسماء. مرجع سابق،ص19.

مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية، كما يمكن ان اتأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية. هذا النوع من المؤسسات هذا الاكثر انتشار في العالم؛

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختلطة:** تكون ملكيتها بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة.

4. **التصنيف حسب طبيعة النشاط:** نضمن هذا التصنيف الرابعة أنواع من المؤسسات.

1.4 **المؤسسات الفلاحية** : ينحصر عما تبعا لهذه المجال فيما يلي:

- **المشروعة الزراعية:** إنتاج الفواكه و الخضر و الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية و الاعشاب الطبية؛
- **مشروعات المنتجات الحيوانية:** كتربية المواشي الدواجن، اقامة معامل الجبن و منتجات اللحوم والالبان والجلود؛
- **الثروة السمكية:** كصيد السمك، اقامة مزارع تربية ، الاسماك ومخازن بريدها[1].

2.4 **المؤسسات الصناعية** : يتمثل نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة اساسا في تحويل مجموعة من المدخلات : مواد خام، طاقة ، مع إضافة بعض التعديلات الصناعية عليها، من أجل الحصول على مخرجات : سلع ومنتجات تامة الصنع قابلة للتوزيع و التسويق.

3.4 **المؤسسات التجارية:** يلعب هذا النوع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، وتنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التجارية الي مؤسسات التجارة بالجملة، ومؤسسات التجارة بالتجزئة.

4.4 المؤسسات الخدماتية: تتميز هذه المؤسسات بأنها تتطلب استثمار ميدانيا مصغرا، معتمدةً أساسا على الاشراف الشخصي لصاحب المؤسسة، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على التأقلم مع متغيرات السوق، ومن أمثلة هذه المؤسسات نجد المطاعم، العيادات الطبية، المدراس الخاص، محلات التنظيف، محلات الحلاقة والصيادلة.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة ركيزة لبناء اقتصاد قوي و منشأ للمؤسسات الكبيرة، وهذا الدور استمدته من خصائصها المتميزة والمتمثلة فيما يلي [1]:

[1]– هنية بو عبد الله. اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نفوذ مالية ، جامعة الجزائر 2003،ص43.

1. **سهولة الانشاء والتأسيس:** تتميز المؤسسات الصغيرة بانخفاض رأس المال المطلوب لإطلاقها، وبالتالي صغر القرض اللازمة لذلك.
2. **سهولة الادارة:** تركز معظم ادارتها في شخص مالكها، فتتبع سياستها واجراءاتها قانونية لإداء أعمال بسيطة وخطط واضحة.
3. **استقلالية الادارة:** عادة ما تتركز معظم القرارات الادارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، اذ في كثير من الأحيان يلتقي الشخص المالك بالميسر وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يستهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، وكذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة[2].
4. **انخفاض مستوي التكنولوجيا** : تميل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة الى استخدام تكنولوجيا بمستوي منخفض وأقل تعقيد، أو استخدام معدات والات قديمة لغرض تخفيض التكاليف[3].
5. **خلق فرص عمل:** تعبير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة جيدة للحد من ازدياد معدلات البطالة في العدد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وإذ تعتبر هذه المشروعات مواقع توظيف حملة الشهادات، وتساهم مساهمة فعالة في توفير مناصر الشغل[4].
6. **المرونة العالية وسرعة التكيف مع المتغيرات** : تتميز المشروعات بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المؤثرة على وظائف وسياستها في كل من الانتاج و التسويق، وكذا التزاماتها بالنسبة للمجتمع[5].
7. **انخفاض تكلفة العمالة:** وهي تقنية انتاجية اقل تعقيد أو أقل كثافة رأسمالية، بحيث تمتلك القدرة على استيعاب العمالة و انخفاض التعقيدات التقنية فيها[6].
8. **التكامل مع المشروعات الكبيرة** : تعتمد المشروعات الكبيرة على الصغيرة العاملة في نفس المجال لإستيغاء احتياجاتها من الحاجات الأساسية، ويستعمل هذا الأمر حالة الصناعات الكيمياوية و البترولية و المعدنية،

---

[1] –مروة احمد .(2007) الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريد ، القاهرة (مصر)، ص96.

[2] – فدي عبد الحميد : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، مجمع الاعمال، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط(الجزائر)، 09/08افريل 2009، ص143.

[3] – عبد الحميد عبد المطلب. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية ،2009، ص29.

[4] – محمد رقامي.اثر عفويات التأخير على التمويل المشروعات المصرفي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة ، مذكرة ماجستير في علوم في التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2009/2008،ص18.

[5] – محمد رقامي. مرجع سابق ، ص18.

[6] – نفس المرجع،ص 18.

وابرزها التعاقد مع الباطن مع المشروعات الصغيرة، وتعد مدخلات المشروعات الكبيرة مخرجات المشروعات الصغيرة و المتوسطة[1].

المطلب الثالث: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها: مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي، وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية، وسنعرض أهم هذه الادوار فيما يلي:

1. **الأهمية الاقتصادية:** تنبع هذه الاهمية من خلال الادوار الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويات التالية:

1.1 **توفير مناصب الشغل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل كثيرة للباحثين عن العمل في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول العالم من مشكلة البطالة، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير من الأيدي العاملة وتركز على العنصر البشري في العملية الانتاجية، كما أنها تقبل وظيف الاشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب اللذان يؤهلانهم للعمل في المؤسسات الكبيرة[2].

2.1 **تقديم منتجات وخدمات جيدة:** يمثل الابداع والابتكار جانبا هاما مصدرا للأفكار الجديدة، و المنتجات والخدمات، والذي ينبع من معرفة هذه الشركات لاحتياجاتها عملائها[3].

3.1 **القدرة على مقاومة الاضطرابات والتكيف مع الاوضاع المحلية:** تمتاز المؤسسات الصغيرة و المؤسسة بالمرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعة، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة[4].

4.1 **تكوين الاطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية في تكوين الافراد، وتدريبهم على المهارات الادارية و الانتاجية و التسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل ضعف إمكانيات معاهدة؟ الادارة ومراكز التدريب، كما تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعاملين بالقيام بمهام متعددة في فترات زمنية قصيرة حسي

[1]- محمد رقامي، مرجع سابق، ص19.

[2]- عثمان حسن عثمان. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقي الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة،16/15نوفمبر 2011، ص ص34-35.

[3]- محمد رقامي، المرجع نفسه، ص19.

[4]- ماجد العطية : ادارة المشروعات الصغيرة، ط2، دار المسيرة للنشر التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن) عمان ، ص 25. 2000

تتكبر وتتنوع المهام و المسؤوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتي يكونوا في مواقع اتخاذ القرارات الهامة، وهذا ما يظهر ويعزز؟ طاقاتهم و قدراتهم الفعالة[1].

5.1 **توزيع الصناعات وتوزيع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة، على المدن الصغيرة والارياف والتجمعات السكنية النائية، هذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبيتها حاجات الاسواق المحدودة المتواجدة في هذه الاماكن و توظيف الايدي العاملة في هذه المناطق، كما تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تنويع الهيكل الصناعي، حيث تعمل على الانتاج لتلبية حاجيات السوق[2].

6.1 **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذية المشرعات الكبيرة بأفكار جديدة حيث تعمل في كثير من الاحيان كفراد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة والتي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها كمصانع السيارات او الطائرات في اليابان و الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة و المتوسطة والمتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة [3].

2. الاهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا تتوقف أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند الاهمية والاقتصادية بل تتعدى أهميتها الاجتماعية والمختلفة فيما يلي[4]:

1.2 **عدالة التنمية الاجتماعية و توزيع الثروة** : تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الى إعادة توزيع الثروة، و العدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المناطق ذات الكثافة السكانية المختلفة، بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المناطق الاكثر كثافة. لذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن خلال انتشارها جغرافيا، على نطاق واسع، قادرة على تحقيق تهيئة إقليمية شاملة كقوة و متوازنة، تساعدها على استغلال الموارد و الامكانيات المحلية المتاحة لعدم حاجتها الى تحتية كثيرة مما جعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

[1]- عثمان حسن عثمان. مرجع سابق، ص34.

[2]- المرجع نفسه، ص 35.

[3]- نبيل جواد.(2007)، إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، بيروت (لبنان) ، ص 81.

[4]- رابح خوني، رقية حساني. (2008)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص54

2.2 **امتصاص البطالة و تأمين فرص العمل:** ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي دورا هاما في الاقتصاد في جميع الاقطار، حيث تلعب دورا رئيسيا في توفير فرص العمل و امتصاص الكبيرة مما يعكس دورها الايجابي ويعزز قدراتها على توظيف الايدي العاملة.

3. **المساهمة في تشغيل المرأة:** تهتم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما كبيرا بالمرأة العاملة من خلال دورها الفعال في ادخال العديد من الاشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسوب ومشاغل الخياطة و الالبسة مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل ومساهمتها مساهمة فعالة في بناء الاقتصاد الوطني

4. **الحد من هجرة السكان من الارياف الى المدن:** يعد وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني احد الدعائم الاساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الارياف الى المدن.

5. **اشباع رغبات واحتياجات الافراد:** ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للأفراد و لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن ذوقهم و آرائهم، وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها، فهي اداة لتحقيق الذات لدي الافراد، وتحقيق الاشباع النفسي، وتحقيق السلطة .

المبحث الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل رفعها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عديد من البلدان سواء البلدان المتقدمة او النامية العديد من مشاكل و التحديات التي تحول دون تنمية قدراتها وتؤثر على نشاطها أداءها وكذا تهدد استمراريتها وبقائها .

المطلب الاول: تحديات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم الجهود المبذولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتفعيل مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري الا أنها تواجه مشاكل وتحديات تعرقل سيرها ونموها، ويمكن حصرها في نقاط التالية:

1- **مشكلة التسويق:** تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مشكلات وصعوبات تسويقية بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة ومؤسسات الخدماتية العاملة في مجال التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع المؤسسات الكبيرة لاعتبارات الجودة و السعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوي الاسواق المحلية والمحدودة مشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدي الى ضعف الايرادات البيعة بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيًا، وبصفة عامة فإن صاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر إلى الوعي التسويقي ويعاني من نقص كفاءات رجال البيع و التسويق وقصور المعلومات عن احوال السوق ومستويات الأسعار وطبيعة السلع والخدمات المنافسة، كما تنقصه الامكانيات المادية للإنفاق على الترويح وتنشيط المبيعات، و إقامة اتصالات وثيقة مع الأسواق ومنافذ التسويق البعيدة، ولذلك يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الى الاعتماد على الوسطاء من التجار في عملية التسويق و إلى قبول أسعار منخفضة إلى حد كبير مما ينعكس سلبا على معدلات الربحية[1].

2- **مشكلة الفنية المؤهلة:** يعتبر العنصر البشري أحد اهم عناصر الانتاج ولذلك فإن نقص العمالة الفنية الماهرة هو من أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات، إذ لا يمكن تجاوزه بسهولة رغم إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود السبب الى عدم وفرة اليد العاملة المؤهلة ما أدى إلى توجه الكثير من العاملين الفنيين المؤهلين إلى المؤسسات الكبيرة، ويعود ذلك الى الاجور العالية الممنوحة، الحوافز و الامتيازات، فضلا عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مؤسسة لأخري أو من قطاع لأخر، بالإضافة الى غياب مراكز

[1]- لخلف عثمان. **"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" –حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،ص 23.

التدريب و التكوين الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة و إدارة هذه المؤسسات، حيث تتميز العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، و المبرر لذلك هو صغر حجمها وتكيفها مع المتغيرات المحيطة بها، لاسيما المتغيرات المتعلقة بالمحيط التنافسي[1] .

3- **مشكل التمويل:** إن معظم الدراسات الاقتصادية والاكاديمية التي تطرقت للمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تجمع على ان مشكل التمويل يعتبر من أهم المشاكل البارزة على الاطلاق و التي تحول دون انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتفعيل حركتها في الاقتصاد الوطني، خاصة وانها تمتلك فترة محدودة للحصول على التمويلات من اجل الوفاء بالتزاماتها، نتيجة امتناع مؤسسات الإقراض منحها التمويلات اللازمة وفي الآجال المناسبة، مما يحتم عليها الاعتماد على الجزء الاكبر من رؤوس الاموال من خلال المدخرات الفردية والعائلية، أو تضطر إلى اللجوء للسوق الغير الرسمية و التي تتميز بارتفاع الكبير في اسعار الفائدة بالإضافة الى المغالاة في طلب الضمانات لمالية والعينة، مما يؤثر سلبا على كفاءة هذه المؤسسة [2].

4- **مشكل ضعف الخبرات التنظيمية و التسييرية ونقص المعلومات:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكونها مؤسسات ذات طابع عائلي أو مملوكة من طرف افراد يتولون شؤون إدارتها، ونظرا لعدم تمتع الملاك و السؤولين بالخبرات و المؤهلات التنظيمية و التسييرية اللازمة، فإن هذه المؤسسات تقع في مواجهة مشاكل تعيق ممارسة وتوسيع نشاطها بالإضافة الى ان نقص المعلومات حول الفرص الاستثمارية والذي يرجع الى ضعف الانظمة المعلوماتية الاقتصادية لهذه المؤسسات خاصة في الدول النامية، يؤدي إلى الحد من الاستعمال الأفضل لقدرات المؤسسة بسبب ضياع وتفويت الفرص الملائمة، وإجمالا فان نقص المعلومات والخبرات التنظيمية يعتبر من أخطر المشاكل على استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تفتقد الى التخطيط الاستراتيجي الذي يكفل لها دعائم النجاح والتطور في المستقبل.[3]

5- ضعف المنافسة: ان ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بين الأسباب التي تؤدي الى افشلها وعدم استمرارها ويعود هذا الضعف الى عدة عوامل أهمها:

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف المنخفضة مقارنة بالمنافسين الأكثر كفاءة و بالخصوص المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال؛

[1]- أمال بوسمية :" أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا"، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال،2015، ص 31.

[2]- برودي نعيمة :" التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة تلمسان(الجزائر)،17-18أفريل 2006،ص119.

[3]- هايل عبد المولى طشطوش :" المشروعات الصغيرة ودرها في التنمية، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)،2012، ص39.

- عدم استيعاب وفهم التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات و التي تتطلب سرعة التأقلم مع هذه الأوضاع الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية؛
- اختيار الموقع الخاص بالمنشأة والذي يكون في غالب الاحيان على أساس اعتبارات شخصيته وليس له علاقة بطبيعة العمل ما يؤدي إلي تضاؤم حجم السوق بالنسبة لهذه المؤسسات [1].

6-غياب التحفيزات الضريبية الجمركية

تلعب هذه التحفيزات الضريبية و الجمركية دورا هاما في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن ثم اسهامها في تحقيق السياسية التنموية

1.6 التحفيزات الضريبية

ان الاعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الاحوال على العمل الانتاجي، بل تؤدي تعدد وتنامي الأنشطة الموازنة التي تحسب في خانة التهرب الضريبي.

لابد ان تكون السياسة الضريبية تجاه هذه المؤسسات موجهة على تشجيع الاستثمار من خلال معاملة هذه المؤسسات بمعدل ضريبي مثلها مثل المؤسسات العمومية وتخفيض الاعباء الضريبية من أجل التشجيع على اعادة استثمار الارباح.

2.6 التعريفة الجمركية:

يعد ان تتلاءم التعريفة الجمركية المرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذا النوع من المؤسسات مما يجعلها سندا متميزا للحركية الاقتصادية[2].

7- **المشكل المتعلق بمستوي التكنلوجي** :من جملة العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و الاعتماد على تكنلوجيا قديمة لا تتماشي مع التطورات الاقتصادية التكنلوجية الحاصلة، كما لا تتوفر على نظام دوري حديث للصيانة والاصلاح بسبب قصور الوعي و الموارد التمويلية حيث ان الكثير من منتجات هذه الصناعات هي منتجات ذات تكنلوجيا متدنية وتتعدد مراكز انتاجها وتتشابه في معظم مناطق انتاجها وتتصف بأنها تكرار

[1]- توايتية الطاهر:" انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية لتجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي (الجزائر)،2015،ص 153.

[2]- سعدان شبايكي. **"معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة (جزائر)،2007، ص191.

وتعدد لما هو قائم من الصناعات ومجرب في السوق المحلى، أضف الي ذلك ان بعض اصحاب المؤسسات يترددون في استخدام الآلات الحديثة لعدم الخبرة بها او ارتفاع تكاليفها النسبية[1].

المطلب الثاني: سبل رفع التحديات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تلخيص عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

-السيولة الكافية لتمويل المشاريع؛

– وضع خطة بعناية شاملة للمشروع والتي تتضمن ما يكفي من الوقت والمرونة لمواجهة الصعوبات المحتملة في حالة ظهورها؛

– **سهولة إقامة المشروع:** إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب أموالا ضخمة لتنفيذه ، مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال ، فإذ من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل التكاليف.

-**المعرفة التامة بالسوق:** بمعنى معرفة الزبائن المستهدفين ويتطلب الأمر خلق الأسواق ولو بدت ضمنيا غير ظاهرة في بداية الأمر أو أن بعض ما تنتظره الأسواق لم يتحقق بعد أو لم يصل حد الإشباع والرضا المطلوب.[2]

– **القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل:** امتلاك مسير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صورة كاملة على مختلف جوانب نشاط المؤسسة سواء المالية ، البشرية، التسويقية، الفنية، البيئة الخارجية، خاصة التنافسية منها:

– **الحساسية للتغير والقدرة على التكيف:** ليس على المسيرين رصد التغيرات التي تحصل فقط، وانما أيضا القدرة على التكيف معها ، لذا فهم يحتاجون قدرات عقلية لتشخيص وتحليل المؤشرات التي تحصل في بيئتها وادراك أثارها المحتملة وكيفية التأقلم معها.

[1]– هايل عبد المولى طشطوش. مرجع سابق، ص39.

[2]–بختة هدار. دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، صص58-59.

– **القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم:** أي أن المسيرين يحتاجون مهارات واستعدادات نفسية لإدراك المؤهلات التي تشترط في مستخدمي المؤسسة ، فضلا عن امتلاك قدرات قيادية لحسن استخدامهم وتوجيههم والمحافظة عليهم.[1].

[1]– مالكية حميدة. محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2009،ص 34.

خلاصة

يمكننا القول أنه لا يوجد مفهوم موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لارتباط هذا المفهوم بجملة من المؤشرات والمعايير والتوجهات والسياسات الخاصة المنتهجة من قبل الأنظمة الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، والأهمية البالغة التي تكتسبها، بحيث لا يختلف اثنان حول الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لخصائصها؛ وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها إلا أن الدول تبذل مجهودات كبيرة في سبيل إنعاش هذه المؤسسات.

الفصل الثالث:

مفاهيم حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تمهيد:

تطرح أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسائل متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها أمام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة وبالتالي ضرورة اتخاذ القرار الذي يتناسب والأهداف المسطرة، ولقد كان من الضروري خلق مناخ اقتصادي ملائم لهذه المؤسسات، حيث اعتمدت الجزائر على عديد الاستراتيجيات و الأليات لتمويل هذا النوع من المؤسسات وسنحاول في هذا الفصل إبراز أهم هذه الأليات و التطرق لأهم صيغ التمويل.

المبحث الاول: الاطار النظري لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل حجر الاساس الذي يعتمد عليه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، وسنحاول في هذا المبحث توضيع مفهوم التمويل وابراز أهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة الى التطرق لأهم المصادر التمويلية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات.

المطلب الاول: مفهوم تمويل المؤسسات الصغير و المتوسطة و اهميته

1. مفهوم التمويل

التمويل هو احد مجالات المعرفة تختص به الادارة المالية وهو يتكون من مجموعة من الحقائق و الاسس العلمية و النظريات التي تتعلق بالحصول على الاموال مصدرها المختلفة في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة إلى الاموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تكمن الافراد والمؤسسات من الاستهلاك و الانتاج وذلك في فترات معينة، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهتا إلى غيرها ممن يملكون فائض من الأموال لسد هذا العجر، ولهذا ينصرف المعني الخاص للتمويل إلى أنه نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي[1]. كما ما يعرف كذلك بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع أو خاصة أو عامة، و اعتبار أن التمويل هو الحصول على الأموال بغرض استخدامها للتشغيل أو التطوير إنما يمثل نظرة تقليدية، حيث ترتكز الوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة من خلال دراسته تكلفة الفرصة البديلة[2].

2. أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التمويل عنصر أساسي في بقاء و استمرار المؤسسات الاقتصادية، حيث يعد ضرورة حتمية في أي مشروع كان، وتكمن أهمية التمويل خاصة عند قيام المؤسسة بعمليات التوسيع فهي بحاجة إلى تجديد استثماراتها و إعادة صياغة ألاتها و امتلاك ألات ومعدات وعقارات جديدة.

ويساعد على تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية والسلع المباعة، أي تغطية احتياجات العملية الانتاجية و التسويقية ولمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالاستغلال، مثل اجور العمال، مصارف الكهرباء و

[1] – هيبة بوعبد الله: المرجع السابق، ص 65.

[2] – سماح طلعي . قرض الإيجار و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ،ام البواقي، 2007، ص45.

التأمينات .....إلخ. ومن اجل أن يلعب التمويل دورا فعالا و لكي له أهمية على مستوي الاقتصادي يجب ان يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وهذا أخذ بعين الاعتبار حجم الموارد التمويلية [1].

المطلب الثاني: المصادر التقليدية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

غالب ما نعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مصادر التمويل التقليدية و المتمثلة في التمويل الذاتي او الداخلي، وكذا التمويل من المصادر الخارجية وهي الائتمان التجاري و التمويل البنكي حيث نحاول في هذا المطلب التمييز بين كل من مصادر التمويل الداخلية و الخارجية .

1. مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي)

التمويل مصادر يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1. **مفهوم التمويل الداخلي**: يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد المتولد العمليات الإنتاجية للمؤسسة، لهذا يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مجموعة مصادر التمويل الذاتية التي خلقتها المؤسسة بنفسها وأعيد توظيفها فيها يقصد زيادة طاقتها الإنتاجية، أو هو الفائض النقدي الناتج عن النشاط العادي للمؤسسة و الذي يستخدم من أجل تمويل النشاط المستقبلي[2].

2.1 مكونات التمويل الذاتي

للتمويل الذاتي عدة أشكال نوضحها فيما يلي:

أ- **الارباح المحتجزة:** إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إن كانت الأرباح ستوزع كليا أو سيحتفظ بجزء ويوزع الباقي على المساهمين، أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطيتها.

فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا من مصادر تمويلها، وهذا بهدف توسيع أو تخفيفها عبئ الافتراض، فالمؤسسة التي ترغل في توسيع نشاطها الإنتاجي وخاصة الحديثة منها تكون غالبا غير قادرة على الحصول على الأموال

[1] – هيثم صاحب عجام :نظرية التمويل ، دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان (الاردن)، 2001،ص ص 32،31.

[2] حليمة الحاج علي: اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة ولاية قسنطينة ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 40.

من مصادر خارجية، وبالتالي فإنه من الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو حتي تبلغ مرحلة النضج ثم تبدأ في توزيع الارباح.

كما أنه في حالة وجود قرض، وخاصة القروض طويلة الاجل، بنسبة مرتفعة في هيكل رؤوس أموال المؤسسة، فإن هذا يعكس حاجتها الملحة الى الاحتفاظ بالأرباح، لأنها ستقلل من الأخطار التي ستقابل الملاك، وتزيد من درجة أمان مركزهم الملي حتي وإن لم يؤدي هذا التخفيض الى زيادة مباشرة في العائدة الذي يوزع عليهم[1].

ب- **المؤونات:** قد تتعرض المؤسسات الصهيرة و المتوسطة اثناء نشاطها الى خسائر وأعباء نتيجة عملها، وهذا الى التسود بمقدار هذه الأخطار وعليه تلجأ الى تكوين موؤنات لمقابلة المبادئ الأساسية في المحاسبة أولا وهو مبدأ الحيطة و الحذر،كما تعتبر المؤونات الأموال المكونة بقصد مواجهة حادث محتمل يرتبط بنشاط المؤسسة فهي ترتكز على فكرة الاحتمالات فيما يخص قيمتها و وقت حدوثها، وعليه فإن المؤونة لا تعتبر مصدرا تمويليا بل على لعكس عبارة عن أعباء يتم اقتطاعها من أرباح الدورة الا في حالة ماتم استرجاعها بسبب عدم وجود مبرر لتكوينها فيمكن اعتبارها كمصدر تمويلي[2].

ت- **الإهتلاك** : يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للنقص في قيمة أصل معين بسبب استخدامه أو نتيجة لفترة حيازته في المؤسسة، أو عبارة عن المبالغ السنوية التي يتم تخصيصها لتجديد الاستثمارات التي تتدهور قيمتها نتيجة للاستعمال أو التلف أو التقادم، وهذا ما يسمح بتوزيع تكلفة الاصول الثابتة على عمرها الإنتاجي أو طاقتها الإنتاجية، ويحسم مخصص للاهتلاك من نتيجة للاستغلال، أي انه يتم جمع قيم اقساط الاهتلاك عن الطريق تقييدها في الدفاتر المحاسبة، ولا يتم الاسترداد الفعلي لهذه الاموال إلا عند تحقيق الدخل النقدي القادر على تغطيته أعباء الاهتلاك، ومنه الاستثمار الاموال المجمعة في مشروعات أخرى مربحة وفي هذه الحالة يصبح الاهتلاك عبارة عن مصدر للتمويل الذاتي[3].

2. مصادر التمويل الخارجية

1.2 الائتمان التجاري :

يعتبر التمويل التجاري أحد أنواع التمويل الخارجية، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عملية الانتاج، ويلعب الائتمان التجاري دورا بالغ الأهمية في التمويل الكثير من المؤسسات وخاصة التجارية منها، و المؤسسات الصغيرة التي

[1] هيثم محمد الزغبي : الجدارة والتحليل المالي، ط1 ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ص94.

[2] هيبة بوعبد الله : مرجع سابق ، ص 67.

[3] حليمة الحاج علي : مرجع سابق،ص 50.

تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة ، أو تعاني من عدم كفاية رأسمالها العامل في التمويل احتياجاتها الجارية [1] .

2.2 **التمويل البنكي** : يتمثل في الشكل التقليدي و المعروف لتمويل المؤسسات الاقتصادية حيث تعتبر البنوك التجارية مصدرا اساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال عدة أنواع من القروض المصرفية المختلفة من حيث المدة و القرض وهكذا نجد التمويل البنكي القصير الاجل، المتوسط وطويل الاجل[2] .

المطلب الثالث: الصيغ المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد تطرقنا في المطلب السابق الي المصادر التمويل التقليدية والتي تتمثل في القروض بمختلف انواعها كل هذه المصادر معروفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري الا انها تمثل عبئا على المؤسسات وخاصة الصغيرة و المتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة الي البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات تكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

1. **التمويل التأجيري**: هو أحد الاساليب التمويلية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاقتناء الاصول المختلفة، وهو عقد ايجار بين المؤسسة بين مؤجر ومستأجر الأصل معين ولمدة محدودة، يقوم خلالها المستفيد من استخدام الاصل مقابل دفع ايجار محدد لمالك الاصل ومن الممكن ان يكون الاصل منقولا مثل المعدات و المركبات، وغير منقولا مثل المباني، هذا ويعتبر التأجير التمويلي من اعمال الوساطة المالية، حين يقوم المؤجر بتمويل شراء الاصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد ويحصل المؤجر على ايجار كان خلال هذه الفترة يشمل هامش الربح مناسب من خلال سلسلة المدفوعات التي يدفعها المستأجر والتي تزيد في مجموعها عن ثمن شراء الاصول المقتناة بالإضافة الى انه قد يتم الاتقان بين المؤجر و المستأجر على انه يعود الاصل للمؤجر بعد فترة التأجير، وكذلك من حق المستأجر أن يقوم بشراء الاصل اذا رغب في ذلك[3].
2. **مؤسسات رأس مال المخاطر** : تعرف على أنها كل رأس مال يوظف على انه تمويل لابتكار جديد أوسع مؤسسة وتأسيس مؤسسة من دون التأكيد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد (وهذا هو مصدر الخطر) وتكون هذه الصفة في التمويل على تشكل مشاركة، بمعني أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة ويرجع أصل مهنة

[1] جميل احمد توفيق ، علي شريفبقة:(1988) ، الادارة المالية ، دار الجامعية بيروت ، ص 388.

[2] – هيبة لوعبد الله المرجع مرجع سابق ، ص 43.

[3] مصطفي كمال السيد طابل : البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي ،ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع (الاردن) ،2012، ص280

رأس المال المخاطر الي اليوناني THALES DEMTRT مؤسس علم الهندسة ، الذي أسس أولا مشروع في التصنيع الزراعي (استخراج الزيت من الزيتون) بفضل القروض التي حصل عليها، والتي لولاها لما تمكن من انشاء او تطوير مشروعه، و تكررت التجربة خلال رحلات الاسبان والبرتغال الى العالم الجديد خلال القرنين 15و16 [1].

3. التمويل بالصيغ الإسلامية

تتمثل الصيغ الإسلامية فيما يلي:

1.3 **المرابحة** :هي أن يتفق العميل والبنك الاسلامي الممول على شراء السلعة ليبيعها مرابحة، على ان يقوم هذا الاخير بشراء سلعة معينة من السوق أو من شخص بعينة مع التزام العميل بشرائها بعد ذلك، ويلتزم البنك يبيعها للأمر بالشراء بثمن معجل أو مؤجل دفعة واحدة أو بالتقسيط مع زياد في ثمن السلعة كربح البنك، أي لابد لتمام عملية المرابحة وجود ثلاثة اطراف وهي: العميل (الامر بالشراء)، والبائع مرابحة وهو البنك الاسلامي و البائع الاصلي[2].

2.3 **المشاركة** : تعتبر المشاركة احداهم ادوات التمويل التي تفرضها البنوك الاسلامية، وتقر الموسوعة العلمية و العملية للبنوك الاسلامية ان التمويل بالمشاركة أكثر ضمانات للمشروعات الصغيرة، فيما المعروف ان معدلات الفشل في المشروعات الصغيرة كبيرة بسبب نقص دراسة الجدوى الاقتصادية او عدم كفاءة الادارة ونقص التخطيط وطبعا ضعيف التمويل خاصة اذا كانت هناك مؤسسات كبيرة تنشط في نفس القطاع وتعرف المشاركة على انها اسلوب تمويلي بموجبه المصرف الاسلامي مع المؤسسة في تقديم المال اللازم لها يوزع المربح بينهما بحسب ما يتفقا عليه، أما الخسارة فحسب مساهمة كل طرف في رأس المال، يقوم صاحب المشروع بالإدارة، أما مشاركة البنك فتكون بالقدرة اللازم لحفظ حقوقه و الاطمئنان على عدم حدوث اهمال او تقصير، كما يحصل صاحب المشروع من المصرف على حصة من الربح مقابل ادارته للمشروع[3].

---

[1] عبد الباسط وفاء : مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001،ص 4

[2] – رشاء نعمان ، شايع العمري: الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الاسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2013، ص 276.

[3] – لاشينب محمد المرسي: من اساليب التمويل الاسلامية ، التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 25-28ماي 2003، ص 4.

3.3 **المضاربة** : هي دفع شخص مالا الي غيره ليتصرف فيه ويتكون الربح بينهما على ما شرطا، فيكون الربح لرب المال لأنه نماء ماله وما تولد عنه، وللمضارب باعتبار عمله وجهده، وقد أبيحث المضاربة لحاجة المناسب إليها [1].

4.3 **السلم**: هو عقد يجري بين طرفين احدهما يدفع الثمن عاجلا، الاخر بتسلم سلعة اجلا فهو يبع سلعة موصوفة في الذمة مقابل ثمن يدفع في المجلس العقد[2].

5.3 **الاسصتناع** : يمثل الاستصناع في تمويل البنك المشروع معين تمويلا كاملا من خلال التعاقد مع المسصتنع (طالب الصنعة)على تسليمه المشروع كاملا بمبلغ محدد وبمواصفات محددة وفي تاريخ معين ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول او أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه البنك للمقاول وبين ما يسجله على حساب المستصنع، الذي يؤول للبنك[3].

6.3 **القرض الحسن**: يقوم القرض الحسن على اتاحة البنك مبلغا محددا لأحد عملائه بحيث يضمن سداد القرض الحسن، دون تحميل العميل ايت اعباء أو عمولات، أو مطالبة بفوائد استثمار هذا المبلغ أو بأنه زيادة من أي نوع، بل يكفي البنك فقط ان يسترد أصل القرض أي الأموال التي اقرضها لهذا العميل أو لهذا الفرد[4].

[1] – بشا إتهباجمل : التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، ط1، دار النفائس ، الاردن ، 2008، ص71.

[2] – مصطفي كمال السيد طابل : مرجع سابق ، ص88.

[3] – حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل : ادارة المصارف الاسلامية ، ط1، دار وائل للنشر ، 2010،ص 214.

[4] – حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل مرجع سابق ،ص 220.

المبحث الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد انتقال الاقتصاد الجزائري لنظام السوق الذي يعتبر نقطة تحول، عملت الجزائر على خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية و إ اعتمدت العديد من الاستراتيجيات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين ابرز الاليات المعتمدة برامج التأهيل، إنشاء هيئات لدعم هذه المؤسسات.

المطلب الاول: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منعطفا هاما في تاريخ الاصلاحات الاقتصادية التي سطرتها الحكومة، حيث كان من أبرز اهداف تحقيق النمو والتوازن على المستويين الداخلي الخارجي عن طريق تشجيع والاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يسعي الى ضمان استمرارية منظومة هذه المؤسسات و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية، والتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

1. ماهية التأهيل

عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات.

1. 1 **مفهوم عملية التأهيل:** ظهر مصطلح التأهيل خلال التجربة البرتغالية في سنة 1988في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أروبا، وكان يسمي بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط تحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم اصبح مصطلح التأهيل خاصا بدول العالم الثالث وخاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وغيرت وجهتها نحو الاقتصاد السوق. فهي بحاجة الي تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات الخبرة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق [1].

2.1 **مفهوم برنامج التأهيل:** هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات العمومية قصد تحسين موقع المؤسسة ي إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدفا اقتصاديا وماليا على المستوي الدولي، وخاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا يمكن تصنيف برنامج التأهيل إلا من

[1] – محمد أنور بعيوش : فعالية أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير ، مالية وبنوك ، ام البواقي (الجزائر) ،2016/2015،ص 40

خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها إجراءات و اصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الانتاجية التسويقية وغيرها [1].

3.1 **مفهوم التأهيل:** هو عبارة عن اجراءات وتدابير متواصلة تهدف الى التحضير المؤسسة ومحطيها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر، وتحسين أداءها على مستوي منافسيها الرائدين في السوق. ولهذا سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مفهوم مضبوط لعملية التأهيل الذي يعني اجراء مستمر للتدريب، التفكير، الإعلام و التحويل، بهدف الحصول على توجيهات جديدة وأفكار وسلوكيات المقاولين وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة [2].

2. برنامج التأهيل

تعتبر برامج التأهيل تتويج لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدءا من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالمشروع في عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص.

2.2 مرحلة تكيف المحيط: تمتد على مدى خمس سنوات (2001-2005) حيث تقدمت في هذه المرحلة 492 مؤسسة المعبرة عنها في الجدول رقم (2-1) الموالي:

الجدول رقم (2-1): عدد المؤسسات المقدمة في مرحلة تكيف المحيط

عدد المؤسسات		الملفات المقبولة		المرفوضة	
عامة	خاصة	عامة	خاصة	عامة	خاصة
253	239	168	187	86	50

المصدر: من إعداد الطلبة

2.2 مرحلة الضبط و التنفيذ: امتدت على مدى تسع سنوات (2006-2014)، حيث تم قبول 175طلب منها 97طلب لمؤسسة عمومية و 78طلب للمؤسسة خاصة، للاستفادة من الاعانات والمساعدات المالية المتقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية والصناعية، ويمكننا تفسير العدد القليل من المعروضة الى قصر أجال التسجيل واتمام الملفات من طرف المؤسسات، إضافة إلى التأخيرات المسجلة[3].

[1]- احمد غبولي : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل و استشراق اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر) 2011، ص41.

[2]- محمد أنور بعيوش، مرجع سابق، ص41 .

[3]- احمد غيول : مرجع سابق،ص42.

في معالجة طلبات الحصول على القروض من طرف البنوك، أما بالنسبة للمؤسسات المقبولة و البالغ عددها 175مؤسسة فقد تم اتخاذ اجراءات تأهيل 151مؤسسة بينما اقتصرت 24مؤسسة على دراسات التشخيصي فقط[1].

3. أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يهدف البرنامج الى ما يلي:

- **ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** ان المحيط هو الوسط الذي تمارس فيه المؤسسات نشاطها وتسعي للتأقلم مع جميع متغيراته تأثيراته، ولذا وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في استمرارها بقائها؛
- **تحسين تسيير المؤسسات الصغير والمتوسطة** : تسعي الدولة الى رفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الصغير والمتوسطة حتي تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلية و البحث عن اسواق خارجية، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق أساليب التسيير الانتاج بغية استخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، وتنمية الكفاءات البشرية، والتنمية و البحث في وظيفة التسويق؛
- **تعزيز مؤسسات الدعم:** تسعي الجزائر الى تعزيز الدعم لان نجاح برنامج التأهيل يرتبط بمدى قدرة وفاعلية مؤسسات الدعم، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة الى تجديد اهم المتعاملين مع المؤسسة من حيث امكانيتها مهامها، بالإضافة الى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الراهنة؛
- **تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** ان هدف الوصول الى تحسين القدرة التنافسية يعتبر من الاهداف الهامة التي تسعي اليها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ نجد ان عملية التأهيل تهدف اساسا الى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأنه مؤسسة للحفاظ على مكانتها تطويرها[2].

المطلب الثاني: هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتمد الجزائر على عدة هيئات للاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والعمل على ترقية هذا النوع من المؤسسات، من خلال هذا المطلب سنتطرق الى أهم هذه الهيئات كما يلي :

[1] – سهام عبد الكريم . سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزار كع التركيز على برنامج PME2، مجلة الباحث ، جامعة البليدة ،العدد2011،09، ص145.

[2] – سليمة غدير أحمد . تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد09، 2011، ص134.

1. **وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : بادرت الجزائري بإنشاء وزارة منتجة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1991، تحولت الى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 مؤرخ في 18جويلية 1994بهدف ترقية هذا النوع من المؤسسات اصطلحت هذه الوزارة بمجموعة من المهام تمثلت في ما يلي:

- ترقية الاستثمارات في مجال انشاء المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ترقية وسائل تمويل وسائل المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة؟
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم هذا القطاع؟
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؟
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة [1].

2. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم إنشاء هذا الصندوق تطبيق لأمر رئاسي المؤرخ في 19افريل 2004 برأسمال قدره30 مليار دينار جزائري، كحد اقصى مسموح به، و قدر رأس المال المحرر بقيمة 20مليار دينار جزائري، والذي نظم في شكل مؤسسة مساهمة مقسمة بين الخزينة العمومية بنسبة 60٪ والبنوك العمومية بنسبة 40٪ولقد الهدف الاساسي من وراء انشاء هذا الصندوق هو ضمان تسديد القروض البنكية الممنوحة لقطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة التمويل الاستثمار والمنتجة للسلع والخدمات بالإضافة الى تمويلات موجهة لتوسيع و إنشاء وتجديد تجهيزات و الات هذه المؤسسات. ولقد تمكن الصندوق من الحصول على تمويل بنكي اللازم بسهولة أكبر، وذلك من خلال تقديمه الضمانات الكافية من اجل تغطية المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2].

3. المشاتل

على الرغم من كفاءة البرامج والآليات التي استحدثت لدعم المؤسسات الصغيرة في العديدة من الدول فان المشاتل تعد الأبرز في تنمية المؤسسات والمشاريع الصغيرة في المناطق الريفي المتواجدة في المناطق الريفية.

[1] – نهلة بو البرادعة. الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر في القانون ، تخصص تنظيم اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012،ص 53-54.

[2]–زبير عياش . تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية ام البواقي " اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ،جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي (الجزائر) ،2012، ص 44.

2.3 **مفهومها** :هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم انشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسية ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تتخذ المشاتل احد الاشكال الثلاثة التالية

- **المحضنة** : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط** : وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات** : وهي هيكل دعم يتكفل المشاريع المتنمين الى ميدان البحث[1].

2.2. **مهام المشاتل** :

- استقبال و احتضان ومرافقة الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة لمدة زمنية معينة ؛
- ايجار المحالات التي تتناسب واحتياجات نشاطات المؤسسات ؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الاداري للمؤسسات حديثة النشأة و المتعهدين بالمشاريع؛
- وضع تحث تصرف المؤسسات المختصة تجهيزات المكتب ووسائل الاعلام الآلي؛
- تقديم ارشادات خاصة واستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري، والمساعدة على التكوين المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع[2].

4. مراكز التسهيل

2.4 مفهومها :هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[3].

3.3 **مهامها**: تتولي مراكز التسهيل، في اطار تطبيق الاهداف المسطرة، القيام بالمهام الاتية:

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملي المشاريع أو المقاولين و الاشراف على متابعتها؛
- تجسيد اهتمامات اصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أهداف عملية بتوجيهم حسب مسارهم المهني؛
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس ؛
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميدان التكوين و التسيير ؛

[1]–عمار زودة . دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة الجزائر " ، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، واقع و افاق ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، يومي 13و 14نوفمبر 2012، ص 18.

[2]– نهلة بو البرادعة . مرجع سابق، ص 56-57.

[3] – محمد انو بعبوش . مرجع سابق ، ص 44.

- دعم تطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- تقديم المساعدات في مجال الاستشارة في وظائف النشر و التسويق و تسيير الموارد البشرية، وكل ما يدخل ضمن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1].

5. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

انشئت الوكالة الوطنية لتطويرANDI بموجب قانون الاستثمار لسنة 2010، وذلك في اطار تنسيق مجهودات الحكومية في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الادارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار و المقاولتية، وتهدف الوكالة الى تطوير الاستثمار المحلي و الاجنبي دون وتميز وتشجيعه.

وفي هذا الاطار تتولى على الخصوص ما يلي :

- تجميع الادارات و الهيئات المعنية المخول لها قانونا توفير الخدمات الضرورية لتحقيق الاستثمار في شباك وحيد لدي كل هيكل لامركزي من مراكزها العشر الموزعة عبر أنحاء التراب الوطني، وذلك بهدف تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات و المشاريع؛
- ادارة مختلف العناصر التي من شأنها تشجيع الاستثمار وذلك عن طريق توفير الدعم والمعلومات للمستثمرين.
- منع المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التنظيم المعمول به؛
- الرقابة و الاشراف على المشاريع الموروثة عن دعم وترقية الاستثمار[2].

6. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب ANSEJ:

الوكالة أنشئت على شكل هبة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع في النشاط وضعت تحت سلطة وليس الحكومة و يتولى الوزير

المكلف بالتشغيل و العمل و الضمان الاجتماعي و فرع جهوية ومن أهم مهامها:

- متابعة الاستمارات النجزة من طرف الشباب المتقد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل؛

[1]- محمد انور بعبوش ، مرجع السابق ، ص 44.

[2]- ياسين العايب: اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، جامعة منتوري قسنطينة، ص ص11-113-114.

- تقوم محبات الصدوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ز عنها الأمانات، التخفيضات في نسب الفائدة[1].

7. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)و الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (CNAC)**:سيتم التطرق اليهما بالتفصيل في الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث.

المطلب الثالث: التعاون الدولي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من بين الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في سبل دعم وترقية المؤسسات لصغيرة و المتوسطة، الاعتماد على التحالفات الاقتصادية و التعاون الخارجي مع الدول الاجنبية و الهيئات الدولية للاستفادة من خيراتها.

1. **الشراكة مع الاتحاد الاوروبي:** بدأت اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي عمليات في سنة 1993، وتغيرت لأسباب عدة أهمها الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته الجزائر في سنوات التسعينات، ولقد وقعت الجزائر على الاتفاقية بالأحرف الأولى بتاريخ 2001/12/19 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997-2001 وكان التوقيع بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم 2002/04/22 وكان القصد من الشراكة تحقيق خمسة أهداف متوسطة الأجل هي:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الاوروبي وبلدان منطقة جنوب البحر المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15سنة؛
- تكثيف التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية إلى بلدان منطق جنوب البحر المتوسط؛
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة؛
- انشاء الأليات المؤسسة للحوار السياسي و الاقتصادي؛
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.7مليار اورو كمنح خلال (1995- 1999) بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوروبي[2] .

2. التعاون مع الهيئات الدولة

1.2 **التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية** :في اطار التعاون مع البنك الاسلامي للتنمية الذي تعتبر الجزائر من ابرز مؤسسة تم الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتقديم مساعدة فنية و معلوماتية، و انجاز الدراسات حول سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، و

[1] - مكربي أسماء. صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ورقلة 2014-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية و العلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة -، 2017-2018،ص11.

[2] – الطيب داودي: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات " حالة الجزائر "، مجلة العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير ، جامعة بسكرة، العدد11،2011،ص 76.

المساعدة الى انشاء مشاتل نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة، وتطوير التعاون مع الدول التي تملك تجاري في الميدان، ولقد أعلن البنك عن توقيع اتفاقيتين يقدم بموجبها بمبلغ 9.9مليون دولار للمساهمة في مشروعات إنمائية في الجزائر، حيث نصت إحدى الاتفاقيتين على منح قرض بقيمته5.1مليون دولار لصالح وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف دعم وتعزيز قدرات الوزارة في انجاز دراسات الجدوى، وتطوير طاقات هذه المؤسسات، والنهوض بالاستثمارات الخاصة، سيتم تسديد القرضين من قبل الحكومة الجزائرية خلال 20عاما مع5 سنوات فترة سماح[1] .

2.2 **التعاون مع البنك العالمي**: تم إعداد برنامج تعاون تقي مع برنامج شمال افريقيا لتنمية المؤسسات (NAED) قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يسير من المؤسسة المالية الدولية (SFI): إحدى فروع البنك العالمي المكلفة بتطوير القطاع الخاص في الدول النامية ولقد خصص لهذا البرنامج 20مليار دولار خلال 5 سنوات[2].

3.2 **التعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية**: تم الاتفاق في سنة 2003 على مساعدة فنية لتأهيل المؤسسات في الصناعات الغنائية و التي تجسدت في تسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لإعداد تشخيص لهذا الفرع وذلك من خلال الاتفاقية رقم 1031002 TFIALG كما استفادة الجزائر من مبلغ بقيمة 46.115 دولار امريكي يغطي ثلاثة مشاريع أخرى تهدف الى تكوين الكفاءات وتدعيم قدرات الهيئات و الهياكل المكلفة بالجودة، وذلك كله لترقية تنافسية المنتجات و المؤسسات الصناعية الجزائرية، بالإضافة الى برنامج مكمل و الذي من بين مركباته الأساسية برنامج دعم لإعادة هيكلة و تأهيل 48مؤسسة جزائرية [3].

3. التعاون الثنائي

يمكن تلخيصه فيما يلي:

1.3 **التعاون الجزائري الالماني** :نذكر في هذا المجال "مشروع ارشاد وتكوين " بتكلفة اجمالية قدرت بثلاثة ملايين اورو، حيث استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي قدره 2.3مليون اورو هدفه ترقية الحركية الجمعوية بالمؤسسات.

[1]- محمد بعبوش :مرجع سابق ، ص48.

[2]- نهلة بو البرادعة : مرجع سابق ، ص48،47.

[3]- الطاهر توايتية : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتلة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة دكتوارة في علوم التسيير تخصص ادارة أعمال ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2015، ص 58.

2.3 **التعاون الجزائري الايطالي:** تم التوقيع بين وزير المؤسسات المتوسطة والصغيرة و الوزير الايطالي للنشاطات الانتاجية، في أفريل 2002، من أجل اقامة علاقات بين رجال الاعمال الجزائريين ونظرتهم الايطاليين ، و إنشاء مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدعم من إيطاليا، وتعزيز العلاقات بين الجمعيات المهنية الجزائر و الايطالية في الجزائر.

3.3 **التعاون الجزائري الفرنسي:** في اطار التعاون الجزائري الفرنسي تم ابرام اتفاق مع جمعيات الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 مستشارا مختصا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالإضافة الى التعاون الاقتصادي و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر توقيع اتفاقية في سنة 2003تضح قرضا طويل الاجل بقيمة 40مليون اورو لقرض الشعبي الجزائري لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تللك المتواجدة في ولايات الشرق[1].

[1]- الطاهر توايبية ، مرجع سابق، ص 250.

المبحث الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النواة الاساسية لأي نظام اقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه على مستوي التشغيل و خلق القيمة المضافة، بالإضافة مساهمتها في الرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، ومنه سندرس في هذا المبحث التطور العدمي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الاول: التطور العددي و التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال هذا المطلب سنحاول ابراز التطور العددي الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا توزيعها الجغرافي في خلال الفترة 2010- 2017 في مختلف مناطق الوطن : شرقا ،غربا، وسطا وجنوبا.

1. **التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : نظرا للإصلاحات وبرامج التأهيل التي انتهجتها الجزائر في سبيل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورها في الاقتصاد الوطني، ثم اعتماد الفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2017 فلوحظ من خلال الجدول رقم (2-1) أدناه أن عدد المؤسسات شهِد تطورا و ارتفاعا من سنة لأخرى حيث بلغ في سنة 2010: 135623 مؤسسة ليبلغ في السداسي الأول لسنة 2017: 1060289 بارتفاع قدره ستة اضعاف سنويا؛ أي تم خلق 924666 مؤسسة جديدة.

كما نلاحظ ارتفاع وهيمنة المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة التي سجلت انخفاضا من سنة الى أخرى تتمثل في السداسي الأول م سن 2017 الى 264 مؤسسة عمومية فقط بعد ما كانت في سنة 2010 حوالي 557 مؤسسة وهذا نتيجة سياسة الخوصصة التي انتهجتها الحكومة[1].

[1]- جبدوشي أحمد ، زمار عامر: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك ، مذكرة لنيل الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة كلية محمد او الحاج، البويرة،2018، ص 22.

الجدول رقم (2-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010- 2017)

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة	المؤسسات العامة	النسبة	المجموع
2010	618515	٪99.91	557	٪0.09	135623
2011	658737	٪99.91	572	٪0.09	146881
2012	532702	٪99.92	561	٪0.08	154123
2013	57586	٪99.93	547	٪0.07	168801
2014	581511	٪99.94	542	٪0.06	582053
2015	934037	٪99.94	532	٪0.06	934569
2016	89579	٪99.96	390	٪0.04	1022621
2017	92804	٪99.98	264	٪0.02	1060289

المصدر: جبدوشي أحمد، زمار عامر. آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك ، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة – تخصص مالية المؤسسة، جامعة آكلي محمد أو الحاج، البويرة (الجزائر)، 2018، ص 22.

2. **التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** : يوضح الجدول رقم (2-2) الموالي التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المناطق (الشمال، الهضاب العليا، الجنوب)، حيث لاحظنا من خلاله تمركز المؤسسات بنسبة كبيرة في منطقة الشمال ثم تلبها منطقة الهضاب العليا بنسبة متقاربة، أما فيما يخص منطقة الجنوب فقد سجلت أقل عدد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا راجع الى ضعف التنمية لهذه المنطقة وعدم ادراجها ضمن اولويات الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، كما ان عزوف المستثمرون عن تجسيد نشاطاتهم في منطقة الجنوب وانخفاض عدد السكان كان له دور كبير في الانتشار الضعيف للمؤسسات والصغيرة و المتوسطة على مستوي الجنوب[1].

[1]- احلام منصور، اسيا بن عمار. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،06-07-ديسمبر، ص29.

الجدول رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010-2017)

المنطقة / السنة	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2010	219270	112335	37714
2011	232664	119146	39951
2012	288259	94383	37475
2013	316364	102533	40517
2014	344405	108912	43672
2015	373337	118039	46525
2016	400615	125696	49595
2017	415242	129767	50801

المصدر: أحلام منصور، آسيا بن عمار. "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، (الجزائر)، 06-07 ديسمبر سنة 2017 ، ص29.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد

نظرا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انتشارها عبر أرجاء الوطن، وفي مختلف قطاعات النشاط، وفي مختلف قطاعات النشاط، زاد أهميتها في التنمية الاقتصادية ومساهمتها في دعم كافة المجالات الحيوية.

1. دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة مستوي التشغيل

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة دفعت غالبية الدول في السنوات الأخيرة للاهتمام بأكبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك أن هذا الصنف من المؤسسات، وعلى الرغم من ضالة حصته في السوق العالمي، يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومات، فهي تؤدي دور رياديا في إيجاد فرص عمل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة بمستوياتها المختلفة ومن ثم مساهمتها في

التحقيق من حدة البطالة. لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تستقطب كما كبيرا من اليد العاملة، سواء المؤهلة أو غير ذلك نظرا لتوفير على عدة عناصر والتي يمكن ابرازها فيما يلي[1]:

1.1 **تكوين العاملين:** إن المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو المورد البشري الفعال، وعلى هذا الأساس، يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الحكومات في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعي إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم.

2.1 **عدم تطلبها لمهارات كبيرة** تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تتطلب المشاريع الكبيرة ، كما ان الابحاث العلمية أثبت أ، فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبيرة بشكل عام [2].

2.2 **تمكنها من تشغيل العمال العاديين:** تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية و الميدانية) وتوفر فرصا كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي، والجدول التالي يبين اليد العاملة المشتغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة مع النسبة الاجمالية لليد العاملة المشتغلة في بعض الدول.

ويتوقف نجاح المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل وزيادة دخل الفقراء، ومن ثم سد الفجوة في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المناطق الحضرية، على ما يلي:

- الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والطبيعة لكل منطقة ؛
- مدى توافر درجة التشابه الصناعي في كل منطقة ؛
- مدى توفر الخدمات اللازمة للمشروعات محليا وتوفر فرص التسويق؛
- وجود فرص التمويل والائتمان [3].

3. **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الصادرات:** تحظي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع الى عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية :

[1] – بغداد بنين عبدالحق بوقفة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل محور المداخلة المؤسسات الصغيرة في الجزائر ،الملتقي الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 5-6 ماي 2013،ص ص10-11.

[2] وردة عاد ، سميشة قابوسة ، رباب دو ، مرجع سابق، ص20

[3] ايمن علي عمر .(2007)،ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن ، دار نشر الثقافة ، (الاسكندرية) ، ص123

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظم فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقي قبولا ورواجا في الاسواق الخارجية؛
- اعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على فنون انتاجية كثيفة العمل هما يخفض من تكلفه الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛
- منعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخر ومن خط إنتاج لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسيب على المدى القصير[1]؛
- مؤسسات يفضل أن يتم نشاطها على مستوي صغيرة ؛
- مؤسسات تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي .

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام علي كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستنتاج عناصر الانتاج المملوكة للموطنين أو الاجانب، فالمساهمة الأكبر كانت للقطاع الخاص بما أنه الممثل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على حساب القطاع العمومي، ولتوضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو المتزايد للناتج الوطني الخام[2]

5. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي** :من المؤكد تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة معا و تكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية الى الامام، فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما تسود المؤسسات الصغيرة و تلك النشاطات التي لا تظهر فيها اهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو بطبيعة العملية الانتاجية، أو بسبب ضيف السوق الكلية السلعة وعلى ذلك، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتواجد جنبا الي جنب مع المؤسسات الكبيرة عن كونها .

- إما ان تكون مؤسسات نشاطها يفضل ان يتم على مستوي صغير للأسباب الصغيرة.
- اما مؤسسات صغير تتكامل مع مؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي .

[1] – وردة عاد. سميشة قابوسة ، رباب دو ، مرجع سابق، ص21-22.

[2] وردة عاد.سميشة قابوسة ، باب دو، مرجع سابق ، ص21..

خلاصة:

يمكننا القول أن أهم آليات الدعم التي يجب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة توفيرها، هي التمويل على إختلاف أنواعه وصيغته باعتباره الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها المؤسسات سواء في مرحلة انتشائها أو أثناء نشاطها، وكذلك خلق المناخ الاستثماري الملائم من خلال إنشاء هياكل وهيئات الدعم، بالإضافة الى برنامج التنموية على غرار تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتجلي فعالية و أثار هذه الآليات في الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة علي مستوي الاقتصادي الوطني.

الفصل الثالث:

دراسة مقارنة لآليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف

CNAC–ANGEM

تمهيد

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية الى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظر الدور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وكذا على المستوي الاجتماعي بخلقها لمناصب العمل والحد من البطالة، وذلك من خلال اعتمادها على عدة هياكل ومؤسسات تهتم بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات ، وتتمثل هذه الهياكل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE).

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة ومقارنة الفروع المحلية لولاية الطارف لكل من ANGEMوCNACمع تقديم حصيلة كل منهما خلال الفترة الزمنية(2012-2021) وفقا للمباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- المبحث الثاني: مفاهيم حول الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الأخرى أحد أهم الهيئات التي تساهم في دعم وتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسنحاول من خلال هذا المطلب تعريف هذه الوكالة وكذا التعرف إلى أهم الإعانات ووسائل دعمها للشباب أصحاب المشاريع.

المطلب الاول:الإطار العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

1. تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع كورية الأرض المصغر في الجزائر، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معارا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، ثم إنشاء الوكالة الوطنية السير الأرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14)-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق22 جانفي 4(2016 المعدل، ويعرف جهاز تسيير القرض المصغر على أنه هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي وهي ممثلة على المستوى المحلي من خلال49 تنسيقية ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها شيئين (12) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، ومن بين هذه التنسيقات نجد فرع أم البواقي الذي يقع في الحي الإداري القديم والذي بدا نشاطه في أكتوبر2005 ويوظف حاليا 39 موظف

2. تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي، قليل وبشروط مرنة ومريحة، ويعتمد هذا الجهاز على منح قروض إذا كانت سلعة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما في الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها وهذا في أجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلي 100.000دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والانطلاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات و الخدمات التي يوفرها الجهاز.

بالإضافة إلى ذلك لا يقتصر دور الوكالة على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه و المرافقة، الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، و كذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف واكتساب الخيرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه و المرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات إقتصادية والمساهمة في خلق مناصب عمل لكثيرين وحتي من فئة النساء الماكثات في البيوت اللاتي شقيقين طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة و الحرف الصناعات التقليدية والخدمات وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الاسرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع علي المساهمة الشخصية للمستفيد وسلعة بدون فائدة من الوكالة.

المطلب الثاني: مهام الوكالة والامتيازات الممنوحة

1. مهام الوكالة

قد اسندت للوكالة المهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم ؛
- منح قروض بدون فوائد؛
- ابلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم ؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الي مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه أخص بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين ؛
- نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي و رصد القروض ؛
- تكوين علاقات ودائمة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في أجالها؛
- ابرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية و تحسسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم ، وذلك لحساب الوكالة.

2. الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة

توفر الوكالة مجموعة من الامتيازات والمتمثلة فيما يلي :

1. **الدعم المالي**: تشرفت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل:

1.1 **التمويل الثلاثي**: قرض مصغر موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1000.000دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، وذلك بمساهمة ثلاث أطراف (المساهمة الشخصية مساهمة الوكالة، مساهمة البنك) وقد تصل مدة تصل مدة تسديد القرض إلى 8 سنوات مع إمكانية تأجيل التسديد.

3.1 **تمويل شراء مواد أولية**: قرض بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000دج تمنحه الوكالة بنسبة 100٪ وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى 36شهرا .

2. **الامتيازات الجبائية**

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أباح الشركات لمدة ثلاث سنوات؛
- إعفاء من الرسم العقاري البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات؛
- تعفي من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- تعفي من جميع حقوق تسجيل المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون، تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذلك من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:
  - ✓ السن الأولي : من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 70
  - ✓ السنة الثانية من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره 50

- ✓ السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي تخفيض قدره10

3. **الدعم الفني**: بالإضافة الى الامتيازات والخدمات التي يقدمها جهاز القرض المصغر لأصحاب المشاريع نجد الدعم التقني أو الفني الذي يخص تسيير المؤسسة والذي يمكن من استمراريتها حيث يمنح الجهاز للمستفيدين دورات التدريبة آليات الانشاء، دراسة السوق تسيير المخزون و الميزانية وغيرها التأهيل المستفيدين لتسيير وقيادة مؤسساتهم الخاصة اضافة إلى متابعة المشروعات أثناء نشاطها وكل ذلك مجانا، كما يعتمد جهازا القرض المصغر على متدخلين خارجيين الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS،مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الأجراء، البنوك .....) لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم و واجباتهم وكذلك تلقينهم آليات العمل مع هذه الهيئات مستقيلا.

المطلب الثالث: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال فترة 2012 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2021

نوضح من خلال الجداول الموالية حوصلة لنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية الطارف من خلال عدة معايير ومؤشرات أبرزها: القطاعات الممولة، مناصب العمل المستحدثة، عدد المؤسسات التي تم تمويلها، الفئات الاجتماعية التي استفادت من خدمات الوكالة، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى نهاية السداسي الأول من سنة 2021.

جدول رقم (3–1): حصيلة النشاطات (2012–2021)لولاية الطارف

السنوات	التمويل بمبلغ لايتجاوز1000.000دج			التمويل بمبلغ لايتجاوز100.000دج			التمويل بمبلغ لايتجاوز40.000دج		
	الملفات المدفوعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة	الملفات المدفوعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة	الملفات المدفوعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة
2012	235	224	101	201	196	206	1971	1918	**2213**
2013	445	406	152	366	361	**360**	2238	2175	1983
2014	786	640	258	436	436	413	1750	1750	1857
2015	475	415	**336**	390	390	336	1316	1316	1075
2016	217	178	**79**	124	95	**146**	473	368	**533**
2017	75	61	15	128	128	105	468	468	1195
2018	245	205	80	206	190	207	1146	1060	1093
المجموع العام	2478	1929	1021	1806	1825	1773	9362	9055	**9949**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

يظهر من الجدول أعلاه ما يلي:

- أن المرتبة الأولى في التمويل من طرف ANGEMخلال الفترة (2012–2018) عادت الى المشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 40.000دج بمجموع 9949 مؤسسة، وأن المرتبة الثانية عادت للمشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 100.000دج بمجموع 1773 مؤسسة، بينما عادت المرتبة الأخيرة للمشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 1000.000دج بمجموع 1021 مؤسسة؛
- أن تمويل الوكالة للمشاريع التي لم تتجاوز مبلغ 40.000دج كان في تناقص مستمر بين سنتي 2012 و2016، بينما سجل تمويل المشاريع التي لم تتجاوز مبلغ 100.000دج تزايدا مستمرا بين سنتي 2012 و2014 ليتناقص باستمرار بين سنتي 2015 و2017، كما أن تمويل المشاريع التي لم تتجاوز مبلغ 1000.000دج سجل تزايدا مستمرا بين سنتي 2012 و2015 ليتناقص باستمرار بين سنتي 2016 و2017.

تشير هذه النتائج الى ما يلي:

- أن عملية التمويل تتأثر بمبلغ المشروع أي: كلما كان المبلغ منخفضا كلما ارتفع حجم التمويل، وهذا يدل على تجنب الدولة تحمل أعباء إضافية ناتجة عن اللجوء التفعيل آلية ضمان القروض المتعثرة؛
- أن عملية التمويل تتأثر بتذبذبات الوضعية المالية للاقتصاد الوطني؛ أين سجلت الموارد النفطية تراجعا حادا عقب الأزمة البترولية التي انطلقت مع نهاية السداسي الثاني لسنة 2014، وما تبعها من إجراءات تقشفية موسَّعة شملت تجميد المشاريع الممولة من طرف الخزينة العمومية.

ويمكن تلخيص حجم المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع ولاية الطارف في الفترة 2012-2018 من خلال الشكل رقم (3-1): توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEAM حسب المبلغ 1000.000 خلال الفترة 2012-2018.

شكل رقم (3-1): توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEMحسب المبلغ 1000.000دج خلال الفترة (2012-2018)

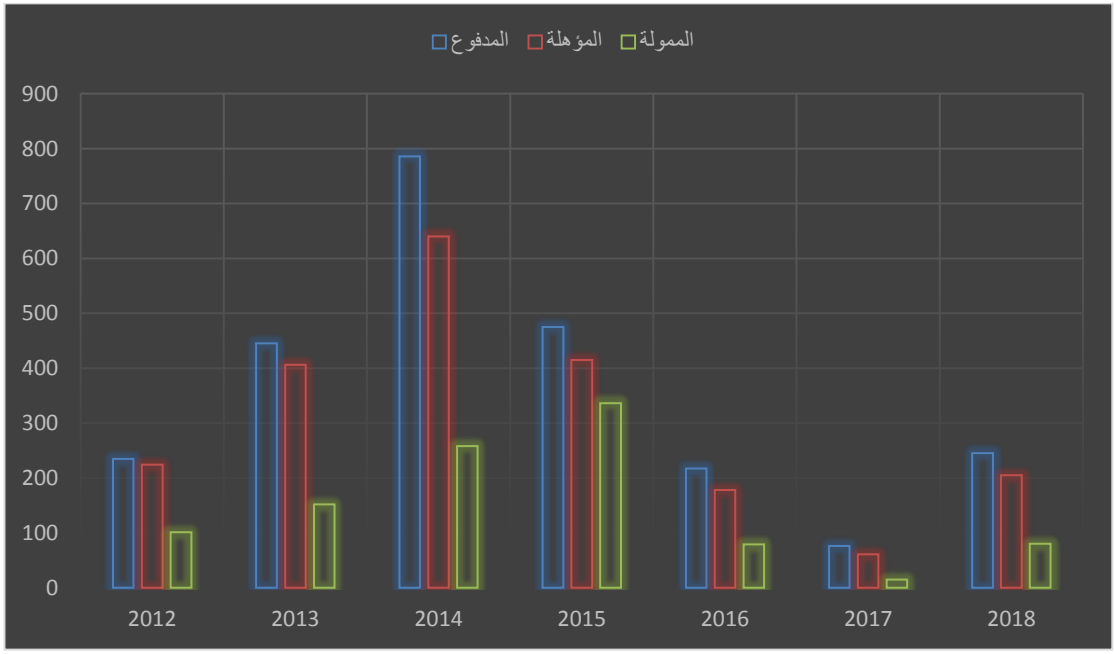

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

يظهر من الشكل أعلاه ما يلي:

- أن عملية تمويل المؤسسات التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 1000.000دج من طرف ANGEM خلال الفترة (2012-2018) شهدت تذبذبا، حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2012-2015) بلغ ذروته في سنة 2015، ثم انخفاضا متواصلا خلال الفترة (2015-2017) بلغ أدناه في سنة 2017، لتسجل انتعاشا بدءً من سنة 2018؛
- أن أكبر عملية تمويل من طرف ANGEM لفائدة المشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 1000.000دج تمت خلال سنة 2015 بمجموع 336 مؤسسة، وأن أدناها كان في سنة 2017 بمجموع 15 مؤسسة فقط.

تؤكد هذه النتائج تأثُّر عملية التمويل بتذبذبات الوضعية المالية للاقتصاد الوطني؛ فكلما ازدادت موارد خزينة الدولة ارتفع مبلغ التمويل الموجه لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكلما تراجعت تلك الموارد قل مبلغ التمويل المخصص لتلك المشاريع.

شكل رقم (3-2): توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEM حسب المبلغ 100.000 دينار خلال الفترة 2012-2018.

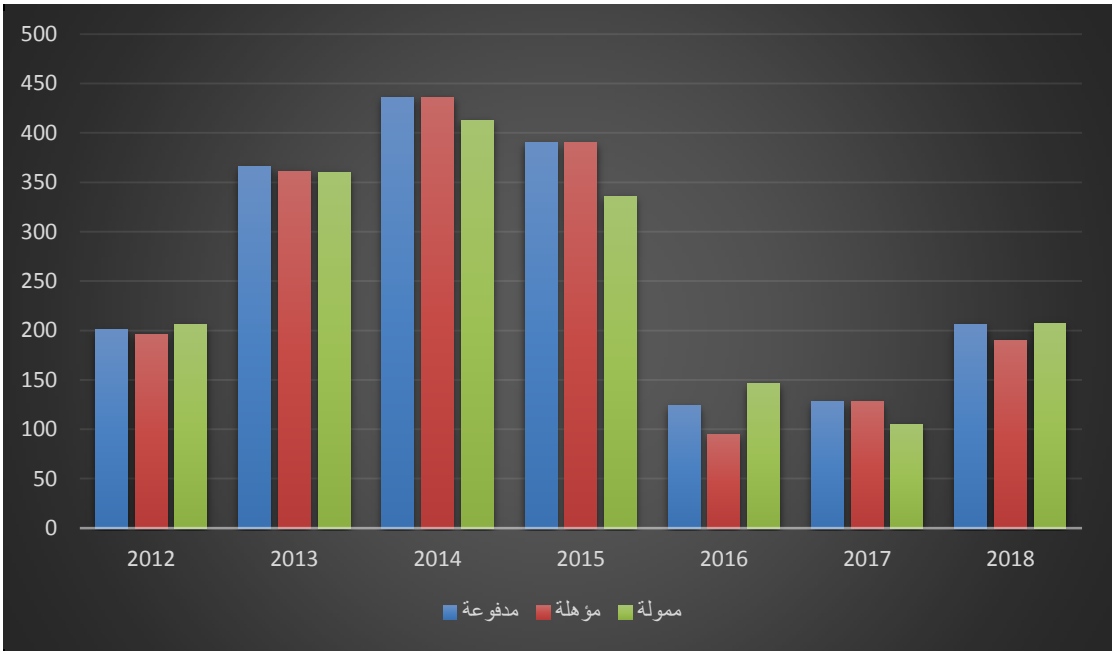

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

يظهر من الشكل أعلاه مايلي :

- أن عملية التمويل المؤسسات التي يتجاوز رأسمالها مبلغ 100.000دج من طرف ANGEMخلال الفترة(2012-2018) شهدت تذبذبا حيث سجلت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2012-2014) بلغ ذروته في سنة 2014، ثم انخفاضا متواصلا خلال الفترة (2015-2017) بلغ أدناه في سنة 2017، لتسجل انتعاشا بدءً من سنة 2018؛

1. إن أكبر عملية تمويل من طرف ANGEM لفائدة المشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها 100000تمت خلال سنة 2014 بمجموع 413مؤسسة، وأن أدناها تمت في سنة 2017 بمجموع 105مؤسسة فقط؛

تؤكد هذه النتائج مرة أخرى تأثر عملية التمويل بتذبذبات الوضعية المالية للاقتصاد الوطني، فكلما ازدادت موارد خزينة الدولة ارتفع مبلغ التمويل الموجه لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكلما تراجعت تلك الموارد قل مبلغ التمويل المخصص لتلك المشاريع.

شكل رقم(3-3): توزيع المؤسسات الممولة من طرف ANGEMحسب المبلغ 40000خلال الفترة 2012-2018

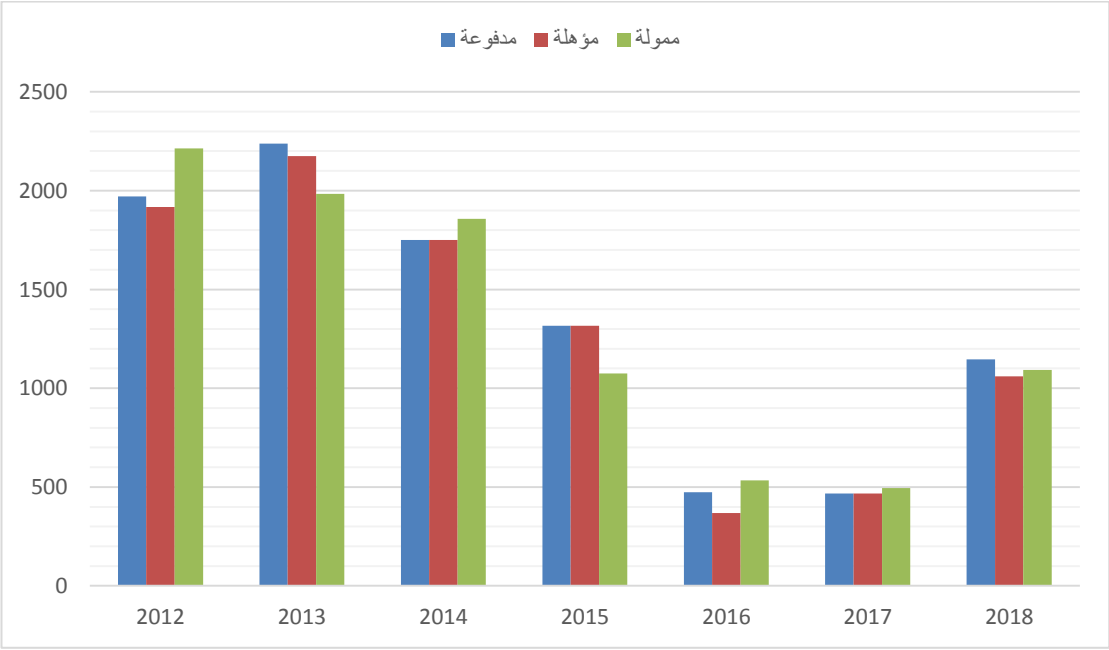

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

يظهر من الشكل أعلاه مايلي :

- أن عملية تمويل المؤسسات التي لم يتجاوز رأسمالها مبلغ 40.000دج من طرف ANGEM خلال الفترة (2012-2018) شهدت تذبذبا حيث سجلت انخفاضا متواصلا خلال الفترة (2012-2017) بلغ أدناه في سنة 2017، لتسجيل انتعاشا بدء من سنة 2018؛
- ان أكبر عملية تمويل من طرف ANGEM لفائدة المشاريع التي لم يتجاوز رأسمالها 40.000دج تمت خلال 2012 بمجموع 2213 مؤسسة، وان أدناه كان في سنة 2017 بمجموع 495 مؤسسة فقط؛

تؤكد هذه النتائج تأثر عملية التمويل بالتذبذبات المالية للاقتصاد الوطني.

جدول رقم(3-2): حصيلة النشاطات حسب القطاعات خلال الفترة (2019-2021)

القطاع	عدد الملفات الممولة					
	الرجال	٪	النساء	٪	المجموع	٪
صيد	16	٪100	0	٪0	**16**	**٪100**
تجارة	2	٪33	4	٪67	**6**	
صناعات تقليدية	5	٪5	103	٪95	**108**	
خدمات	23	٪34	44	٪66	**67**	
اشغال عمومية	25	٪100	0	٪0	**25**	
مؤسسات صغيرة	33	٪7	457	٪93	**490**	
فلاحة	17	٪81	4	٪19	**21**	
المجموع العام	**121**	**%16,50**	**612**	**%83,50**	**733**	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

حسب معطيات الجدول رقم (3-2) يتضح لنا توجُّه ANGEM خلال الفترة (2019-2021) نحو منح الأولوية في التمويل الى العنصر النسوي بنسبة 83.5٪مقارنة بعنصر الرجال الذي استفاد من نسبة تمويل قدرها 16.5٪فقط، أما من حيث قطاعات النشاط أشارت المعطيات الى ما يلي:

- عادت المرتبة الاولى في تمويل قطاع مؤسسات مصغرة بمجموع 490مؤسسة ،93٪منها لفائدة النساء و7٪لفائدة الرجال؛
- أما بالنسبة للمرتبة الثانية في التمويل فعادت لقطاع صناعات التقليدية بمجموع 108مؤسسة، 95٪منها لفائدة النساء و 5٪ لفائدة الرجال؛
- بينما المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع خدمات بمجموع 67 مؤسسة 66٪منها لفائدة النساء و 34٪لفائدة الرجال؛
- وفي المرتبة الرابعة عادت القطاع أشغال بمجموع 25 مؤسسة، حيث استفادة منها عنصر الذكري فقط؛
- المرتبة الخامسة في تمويل عادت لقطاع الفلاحة 21مؤسسة 81٪منها لفائدة الرجال و19٪لفائدة النساء.

الشكل رقم(3–4): توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (رجال –نساء) خلال الفترة (2019–2021)

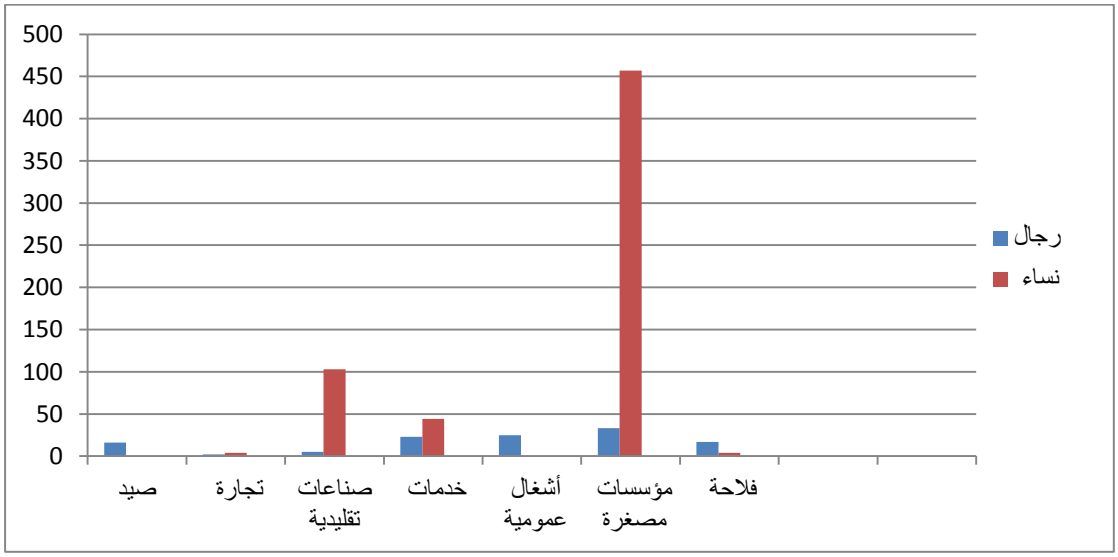

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

يظهر من الشكل أعلاه مايلي:

- أن تمويل الوكالة لقطاع المؤسسات المصغرة سجل أكبر قدرا بنسبة 66٪مقارنة بباقي القطاعات، حيث اتضح أن من بين 733 مستفيد من إمتيازات واعانات جهاز القرض تم انشاء 612 مؤسسة خاصة بفئة النساء و 121مؤسسة خاصة بفئة رجال، وهذا الفرق الكبير بين الفئتين ناتج عن الأخذ في الاعتبار لخصائص قِطاعَي المؤسسات المصغرة والصناعات التقليدية؛

وللإشارة، تتمثل أغلب المشاريع التي استثمرت فيها فئة النساء في هذين القطاعين ما يلي: ورشات الخياطة ، الحلاقة ، والتجميل ، صناعات الحلويات .....ومثل هذه المشاريع تحتاج عادة لتوفير المواد الاولية فقط، أما فيما يخص فئة الرجال فهي تعتمد بدرجة أكبر على قطاع أشغال عمومية وصيد وفلاحة، وتتمثل عادة المشاريع التي تستثمر فيها هذه الفئة ، الاعمال المتعلقة بأشغال البناء الدهانة ، آلات فلاحية ومعدات...

المبحث الثاني: مفاهيم حول الصندوق لتأمين على البطالة

بدوره، منح الصندوق الوطني للتأمين على البطالة – على غرار الوكالة السابقة – العديد من الامتيازات، ومن خلال هذا المطلب نتعرف على أهم هذه الامتيازات الممنوحة.

المطلب الأول: الاطار العام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

1. تقديم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

ان الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 بموجب الموسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06ماي 1994 تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لمساعدة العمال الاجزاء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصاديه وقد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاق من سنة 2004على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين خمسة وثلاثين(35) و خمسين (50)سنة، وبداية من سنة 2010 سمحت الاجراءات الجديدة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها مابين ثلاثين و خمسين سنة من الالتحاق بالجهاز والاستفادة من مزايا متعددة قصد تلبيته طلبات اصحاب المشاريع في اطار خلق وتوسيع النشاطات الخاصة بالبطالين أصحاب المشاريع منها مبلغ الاستثمار الاجمالي الذي اصبح في حدوث10.000.00دج يعد ما كان لا يتعدى 500000دج وكذا إمكانية توسيع امكانيات انتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين، وللصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC فروع في كل مناطق الوطن من بينها فروع الطارف .

2. مهام الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC

تتمثل مهام الصندوق في دعمه لأصحاب المؤسسات ومشاريع الشباب الذي تتراوح أعمارهم من 30-50سنة فيما يلي:

- يساعد الصندوق الوطني البطالين المتراوح اعمارهم بين 30-50 سنة على إنشاء مؤسساتهم وبذلك يؤطر ويساعد في تمويل المشاريع؛
- العمل على احداث وتوسيع النشاطات لأصحاب المشاريع ؛
- دعم انشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ؛
- التخفيف من أخطار البطالة الاقتصادية عبر استعاد صحة المؤسسات التي تواجه صعوبات ويتعلق الامر بنشاطات ذات غاية اقتصادية تتم بالتعاون مع المؤسسات المالية.

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة في اطار الصندوق

1. **الدعم المالي:**

يمنح الصندوق لتأمين عن البطالة صنفين تمويلين نذكرهما كما يلي :

1.1 **المستوى الأول**

- حد استثماري تساوي قيمة او تقل خمسة (05) ملايين دينار جزائري من خلال تمويل ثلاثي الاطراف(مساهمة شخصية، مساهمة الوكالة، المساهمة البنكية)؛
- مساهمة شخصية 1٪من المبلغ الاجمالي الاستثمار ؛
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 29٪ من المبلغ الاجمالي للاستثمار ؛
- مبلغ القروض البنكية تمثل 70٪ من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمته المالية .

2.1 **المستوى الثاني**

- حد استثماري تزيد قيمته عن خمسة (05)ملايين دينار جزائري وتعادل عشرة (10) ملايين دينار الجزائري من خلال تمويل ثلاثي الاطراف (مساهمة شخصية، مساهمة الوكالة، المساهمة البنكية)؛
- شخصية بـ 2٪ من المبلغ الاجمالي للاستثمار؛
- قرض بدون فائدة ممنوح من طرف الصندوق بـ 28٪ عن المبلغ الاجمالي للاستثمار ؛
- مبلغ القروض البنكية تمثل 70٪من مجموع الاستثمار مهما تكن قيمة المالية.

2. **الاعفاءات المالية و الامتيازات الجنائية**

تمنح مساعدات وامتيازات في مرحلتي انجزوا استغلال المؤسسة تتمثل فيما يلي:

1.2 **مرحلة انجاز المشروع**

يقدم الصندوق في اطار دعمه للشباب من اجل خلق مؤسساتهم الخاصة مساعدات مالية أخرى وامتيازات جبائية في مرحلة الانجاز تتمثل فيما يلي:

- قرض بدون فائدة خاص بورشات متنقلة في دعم مالي في شكل سلعة بقيمة 500.000دج قابلة لتسديد، تمنح استثنائيا وعن الضرورة لبطالين ذوي المشاريع المتخرجين من مراكز التكوين المهني بغرض اقتناء ورشات متنقلة لممارسة النشاطات التالية:(التربص، كهرباء العمارات، التدفئة ،تكييف الهواء، تركيب الزجاج، دهن العمارات، ميكانيك السيارات)؛

- قرض بدون فوائد خاص بكراء محل: هو عبارة عن مساعدة مالية في شكل سابقة لمجموع 500000دج لتكفيل بكراء محل موجه لأحداث نشاط انتاج مبلغ وخدمات باستثناء النشاطات غير المستمرة، يمنح ذات القرض عن الانتماء للبطالين ذوي المشاريع الراغبين في مدارسة نشاط مستقر؛
- قرض بدون فائدة خاصة بالمكاتب الجماعية : مساعدة في شكل سلفة تمنح عند الانتماء لذوي شهادات التعليم العال بمبلغ يصل 100.000دجللتكفل بكراء محل لإيواء مكاتب جماعية خاصة بـ: الطب، المساعدة القضائية، خبرة المحاسبة، محافظة الحسابات، محاسبة معتمدة، مكاتب دراسات ومتابعة خاصة بقطاع البناء و الاستغلال العمومية والري.

2.2 الإمتيازات الجبائية

- الاعفاء من رسم التحويل بمعدل 5٪بالنسبة للاقتناءات العقارية المواجهة لأحداث النشاطات الصناعية ؛
- الاعفاء من رسوم تسجيل عقود تأمين الشركة ؛
- تطبيق معدل مخفض بـ5٪ من الرسوم الجمركية بالنسبة لممتلكات التجهيزات المستوردة، الموجهة لإنجاز الاستثمار؛

-الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لــ:

- ✓ اقتناء ممتلكات التجهيزات التي تدخل مباشرة في احداث المشروع وتوسيعه ؛
- ✓ اقتناء العربات السياحية عندما تشكل الالية الاساسية للنشاط ؛
- ✓ بعض العمليات المتعلق بإنجاز الاستثمار تخص ترتيب المحل وتهيئة.

2.2. **مرحلة استغلال المشروع:** يقتصر دعم الصندوق لأصحاب المؤسسات المستفيدة في فترة الاستغلال على الامتيازات الجبائية التالية:

- الاعفاءات طيلة ثلاث سنوات من الضريبة على الدخل الاحتياطي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBSوالرسم لنشاط المهني TAPبالنسبة لنشاطات المنجزة في باقي المناطق ما عدا الجنوب والاقاليم الواجب ترقيتها؛
- ترفع مدة الاعفاء الي ست (06) سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها، يتم تمديد فترة الاعفاء إلى نسين إضافة في حالة التزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة عمال بعقد عمل لمدة غير محددة؛
- ترفع مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG ومن الرسم على النشاط المهني TAP إلى عشرة 10سنوات بالنسبة لنشاطات المنجزة في المناطق الجنوب؛

- الاعفاء طيلة ثلاثة (03) من الرسم العقاري TFبالنسبة لنشاطات المنجزة في باقي المناطق ماعدا الجنوب والاقاليم الواجب ترقيتها؛
- نرفع مدة الاعفاء الى ست سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في المناطق الواجب ترقيتها؛
- ترفع مدة الاعفاء مدة الاعفاء لي عشرات سنوات بالنسبة للنشاطات المنجزة في مناطق الجنوب؛
- عند انقضاء فترة الاعفاء، يستفيد صاحب من التخفيض الضريبي التالي:
  - ✓ السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70٪
  - ✓ السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50٪

3. الدعم الفني (التقني)

من بين الخدمات التي يوفرها CNACنجد المرافقة والمتابعة التي تضمنها مصالح الصندوق في مد صاحب المشروع طيلة مسار احداث النشاط بالمعلومات والنصائح و التوجيهات والتكوين، حيث يتم برمجة مقابلات فردية مع صاحب المشروع تتمحور أساسا حول الجوانب التي تتعلق بالدراسة التقنية الاقتصادية و المتمثلة في دراسة السوق (مقارنة مع النشاط المراد القيام به)، العناصر التقنية للمشروع والعناصر المالية، بالإضافة الى تخصص تكوين قصير المدى من طرف مصالح الصندوق لفائدة البطالين ذوي المشاريع بغرض تحسين قدراتهم ومؤهلاتهم في مجال تقنيات تسيير المؤسسات، حيث يهدف الصندوق من خلال التكوين الى تلقين صاحب المشروع التقنيات القاعدية لتسيير مؤسسة مصغرة وذلك وفق عدة مواد يتم تدريبها والمتمثلة في المؤسسة وسطها التسويق، قواعد سير المؤسسة المصغرة، المحاسبة، التسيير المالي على مستوي المؤسسة المصغرة والصغيرة و المتوسطة، الضرائب، كما يعتمد الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة على متدخلين خارجين(الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية CNAS، مصلحة الضرائب، الصندوق الاجتماعي للعمال غير الاجراء، البنوك)لإعلام البطالين ذوي المشاريع بحقوقهم و واجباتهم.

المطلب الثالث: حصيلة الصندوق الوطني لتأمين على البطالة(2004–2021)

سندرج في هذا المطلب حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC فرع الطارف وفق عدة معطيات ومؤشرات اقتصادية مختلفة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3–3): حصيلة الصندوق الوطني لتأمين على البطالة لوكالة الطارف من سنة 2004–2021

القطاع	الملفات الممولة					
	الرجال	٪	النساء	٪	المجموع	٪
خدمات	1565	٪85	266	٪15	**1831**	٪100
زراعة	1262	٪87	173	٪13	**1435**	
حرف	988	٪76	306	٪24	**1294**	
صناعية	271	٪76	83	٪24	**354**	
أعمال حرة	225	٪87	33	٪13	**258**	
إدارة	35	٪94	02	٪6	**37**	
صيد	79	٪100	0	٪0	**79**	
نقل	2578	٪97	62	٪3	**2640**	
المجموع	**7046**	**%89**	**956**	**%11**	**7928**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

تشير معطيات الجدول إلى منح CNAC الاولوية في مجال التمويل إلى فئة الرجال بنسبة 89٪مقارنة بالعنصر النسوي الذي إستفاد بنسبة تمويل قدرها 11٪فقط، أما من حيث قطاعات النشاط فلقد أشارت المعطيات إلى ما يلي :

- عادت **المرتبة الاولي** الى تمويل إلى قطاع النقل بمجموع 2640 مؤسسة 97٪منها العائدة الرجال و 3٪ لفائدة النساء راجع لسهولة الاجراءات و الربح السريع؛
- **المرتبة الثانية** لقطاعات الخدمات بمجموع 1831مؤسسة 85٪منها لفائدة الرجال و 15٪لفائدة النساء حيث العديد من الشباب البطال لهذا القطاع لسهولة الاجراءات؛
- **المرتبة الثالثة:** لقطاع الزراعة بمجموعة 1435مؤسسة 87٪منها لفائدة الرجال 13٪لفائدة النساء ويشمل هذه المشاريع الخاصة بتربية المواشي ؛
- **المرتبة الرابعة** : لقطاع الحرف بمجموع 1294مؤسسة 76٪منها رجال و 24٪لفائدة النساء راجع لتوجه فئة كبيرة من النساء الى هذا القطاع لسهولة ممارسة ويعتبر قطاع حيوي؛

ويمكن تلخيص حجم المؤسسات المنشأة من طرف CNAC فرع الطارف في الفترة (2004- 2021) من خلال الشكل رقم (3-5) الموالي:

شكل رقم (3-5): يمثل توزيع عدد مؤسسات الممولة من طرف CNAC حسب القطاعات خلال الفترة 2004-2021

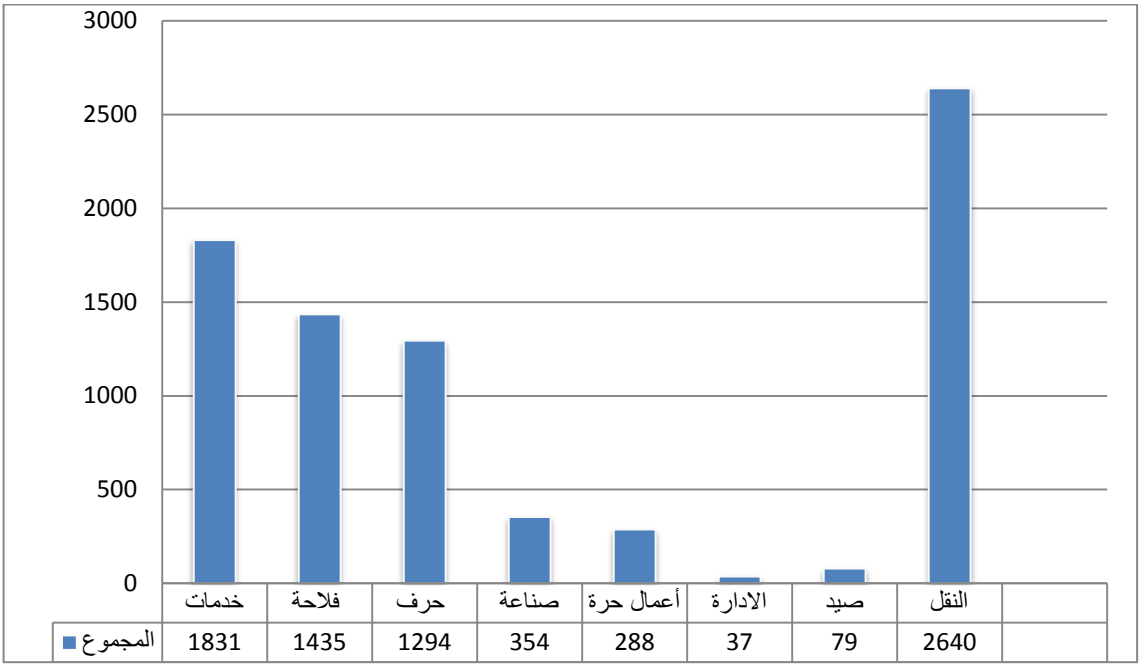

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

والشكل رقم (3-6) الموالي سوف يظهر توزيع المؤسسات الممولة من طرف CNACحسب قطاعات النشاط وكذا الجنس خلال الفترة(2004-2021)

شكل رقم (3–6): توزيع المؤسسات الممولة حسب القطاعات والجنس (رجال– نساء)خلال الفترة 2004–2021

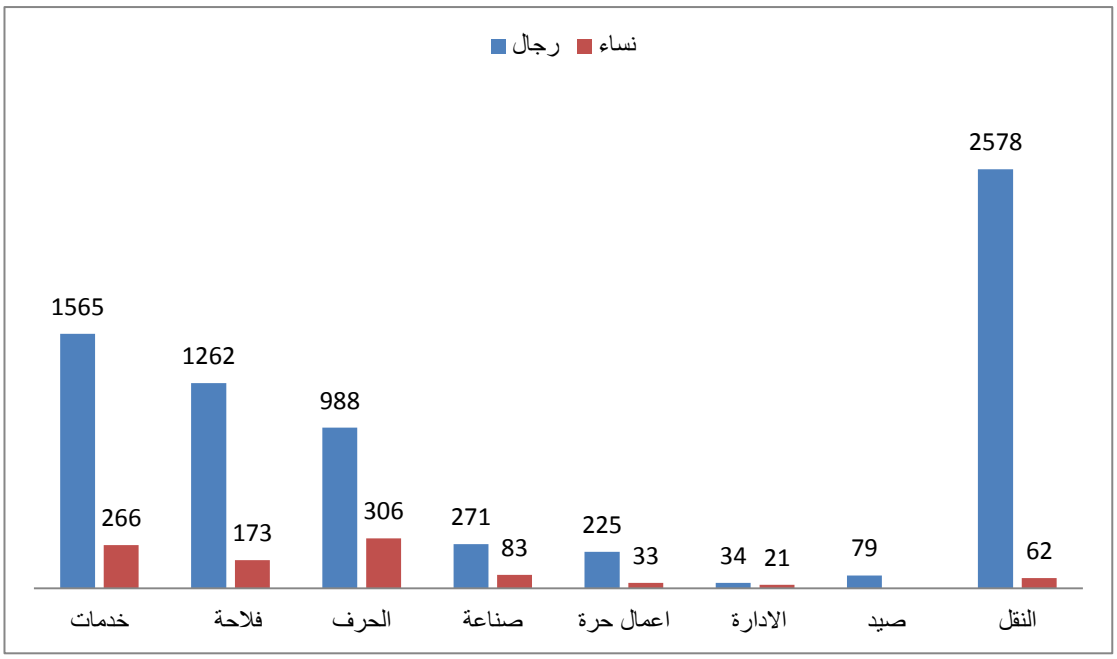

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

حسب معطيات الجدول والشكل يتضح أنه من بين **7928** مستفيد من امتيازات الصندوق تم إنشاء **7046** مؤسسة لفئة الرجال بنسبة **89٪** من إجمالي المؤسسات الممولة و 956 مؤسسة لفئة النساء بنسبة **11٪** وهذا فرق كبير راجع لعدة عوامل اجتماعية وثقافية ، بالإضافة إلى أن الصندوق يستهدف فئة عمرية محصورة بين 35 و 50 سنة حيث أن النساء في هذا العمر أغلبهن ربات بيوت لا يمتلكن الرغبة في الاستثمار وروح المقاولاتية التي يتميز بها الرجال في نفس العمر.

المطلب الرابع: مقارنة بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية للقرض المصغر

تتطرقنا في هذا المطلب إلى مقارنة بين الوكالتين حسب الجنس والقطاعات

جدول رقم (3–4): مقارنة بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية للقرض المصغر

القطاع	CNAC						ANGEM					
	رجال	٪	نساء	٪	المجموع	٪	رجال	٪	نساء	٪	المجموع	٪
خدمات	1565	٪85	266	٪15	**1831**	**%39**	23	٪34	44	٪66	**67**	**%31,5**
زراعة	1262	٪87	173	٪13	**1435**	**%31**	17	٪81	4	٪19	**21**	**%10**
حرف	988	٪76	306	٪24	**1294**	**%28**	5	٪5	103	٪95	**108**	**%51**
صيد	79	٪100	٪0	٪0	**79**	**%2**	16	٪100	٪0	٪0	**16**	**%7,5**
المجموع	**3894**	**%84**	**745**	**%16**	**4639**	**٪100**	**61**	**%29**	**151**	**%71**	**212**	**٪100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للوكالة

1. المقارنة حسب الجنس

تشير معطيات الجدول إلى ما يلي:

- منح الأولوية في مجال التمويل من طرف جهاز CNAC لفئة الرجال بنسبة 84٪مقارنة بفئة النساء التي استفادت من التمويل بنسبة 16٪ فقط ويرجع ذلك إلى كبر حجم المشاريع وضخامة المبالغ، أما على مستوى جهاز ANGEM فلقد عادت النسبة الكبرى للتمويل الى فئة النساء بمقدار 71٪ مقارنة بفئة الرجال التي استفادت فقط من 29٪ وهذا راجع الى صغر حجم المشاريع وضآلة المبالغ؛
- منح الأولوية لتمويل قطاعات النشاط من طرف جهاز CNAC الى فئة الرجال مقارنة بفئة النساء، مع الإشارة الى استحواذ فئة الرجال على 100% من مبلغ التمويل في مجال الصيد، أما على مستوى جهاز ANGEM فلقد عادت النسبة الكبرى لتمويل مجالي الزراعة والصيد الى فئة الرجال مقارنة بمجالي الخدمات والحرف أين تم منح الأولوية في التمويل الى فئة النساء.

2. المقارنة حسب القطاعات

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ما يلي:

- يُعتبَر جهاز CNAC أكثر نشاطا في مجال تمويل القطاعات المذكورة بالجدول بمعدل 273 مؤسسة ممولة سنويا على مدار 17سنة: (2004-2021) وهذا يرجع إلى توجه فئة الرجال إلى طلب التمويل من هذا جهاز بسبب أهمية المبالغ ونوع النشاط المرغوب، أما جهاز ANGEM فيعتبَر أقل نشاطا في مجال تمويل القطاعات المذكورة بالجدول بمعدل 71 مؤسسة ممولة سنويا على مدار ثلاث سنوات: (2019-2021) وهذا يرجع إلى كون معظم المستفيدين من عملية التمويل ينتمون الى فئة النساء فضلا عن صغر حجم المشروعات وسهولة الاجراءات؛
- منح الأولوية في مجال التمويل من طرف جهاز CNAC الى قطاع الخدمات بالدرجة الأولى بنسبة 39% ثم قطاع الزراعة ثم قطاع الحرف وأخيرا الى قطاع الصيد بنسبة 2% فقط، أما على مستوى جهاز ANGEM فلقد تم منح الأولوية في مجال التمويل الى قطاع الحرف بالدرجة الأولى بنسبة 51% ثم قطاع الخدمات ثم قطاع الزراعة وأخيرا الى قطاع الصيد بنسبة 7,5%؛ وهذا يرجع الى اختلاف طبيعة المشاريع وأهمية مبالغ التمويل؛

تظهر النتائج المتوصل إليها أن لكل جهازٍ فعاليةً محدودة لتمويل فئة مُعيَّنة سواء أكان ذلك بالاعتماد على حجم التمويل أو جنس المستفيد أو نوع قطاع النشاط.

خلاصة

توصلنا في هذا الفصل الى أن الهيئتين: CNAC وANGEM – فرع الطارف– تمكّنان الشباب البطال من إنشاء مشاريعه الخاصة من الفئتين رجال ونساء في مختلف القطاعات والأنشطة، كما تدعمان أصحاب المشاريع لإنشاء مشاريعهم من خلال منحهم امتيازات مالية وغير مالية، الى جانب تذليل الصعوبات التي قد تواجههم.

خاتـــمـــة

من خلال تطرقنا في هذه الدراسة إلى فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اتضح لنا أن هذه الآليات تحظى بأهمية بالغة باعتبارها أجهزة دعمٍ وتنمية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووسيلةً لخلق فرص عمل جديدة من خلال تشجيع المستثمرين الشباب الراغبين في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تطوير هذه الأجهزة بما يناسب الاقتصاد الوطني، من خلال توفير امتيازات وخدمات جيدة نوعا ما، إلا أنها تبقى ذات فعالية محدودة مقارنة بالأهداف المرجوة منها.

نتائج الدراسة

على ضوء ما عرض في هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها على النحو التالي:

نتائج الدراسة النظرية

– تعمل الجزائر على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل دورها الاقتصادي عن طريق آليات وبرامج تساهم في ترقية هذه المؤسسات؛

– رغم التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإنشاء الذي يظهر في كل عام الا أن هذه المؤسسات لا زالت تعاني من مشاكل وعوائق تمنعها من الاستمرارية؛

نتائج الدراسة الميدانية

– أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف CNAC-ANGEM لا تحمل الطابع الإنتاجي؛

– غياب الفعالية والنجاعة الاقتصادية لدى ANGEM-CNAC على الرغم من أن هذه الهيئات تحقق الأهداف الجزئية الخاصة بكل وكالة لكنها لا تستجيب لمتطلبات المحيط الاقتصادي؛

– استطاعت كل منANGEM-CNAC امتصاص جزء من البطالة في ولاية الطارف؛

نتائج اختبار صحة الفرضيات

بعد تحليلنا لجوانب الموضوع في فصوله الثلاثة، توصلنا إلى نتائج خاصة بالحكم على صحة الفرضيات الثلاثة:

– نصت الفرضية الرئيسية: تعتبر فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية الطارف محدودة نوعا ما (الفرضية الرئيسية صحيحة)، حيث تواجه آليات التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية الطارف الكثير من العراقيل التي تحد من فعاليتها؛

– نصت الفرضية الفرعية الأولى أنيعتبر التمويل أحد التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الفرضية الأولى صحيحة)،و بأنالتمويل يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات وخاصة في مرحلة الإنشاء والتطوير؛

– نصت الفرضية الفرعية الثانية : تعتبر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة في الاقتصاد الوطني (الفرضية الثانية صحيحة)، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال خلق مناصب شغل، امتصاص البطالة وغيرها؛

– نصت الفرضية الفرعية الثالثة: لم تتمكن هيئات التمويل من تحقيق نتائج فعالة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى ولاية الطارف (الفرضية الثالثة صحيحة) لا تحقق هيئات الدعم والتمويل (ANGEM-CNAC)الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تهدف الدولة إلى تحقيقها لأن أغلب النشاطات التي تم تمويلها ذات طابع غير إنتاجي.

توصيات واقتراحات

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي:

– تفعيل جانب التوجيه والإرشاد الجيد في هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتقريبها أكثر من أصحاب المشاريع ومرافقتهم، وهذا لأن أغلب تركيزها ينصب على التمويل فيما تبقى وظيفة التوجيه والمرافقة والإرشاد شبه غائبة لدى هذه الهيئات؛

– الاهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو مراكز التكوين المهني أو على مستوى قطاعات الثقافة من أجل توعية الشباب بوجود قطاعات أخرى بدل التفكير في الوظيفة؛

– إعادة النظر في معدلات الفوائد المفروضة من قبل البنوك الشركاء مع الهيئات، ومحاولة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية من خلال إلغاء التمويل الثلاثي؛

– السرعة في دراسة ملفات طلب القروض الموجهة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع؛

– تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم مع وضعية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أفاق الدراسة

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث وأخذا في الاعتبار الظروف الراهنة للاقتصاد الوطني ظهرت معالم اشكالية جديدة نعتقد انها ستكون مناسبة لدراسة والبحث وهي :

- مستقبل اجهزة الدعم والتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الجزائر الجديدة ؛
- آليات المستقبلية لرفع التحديات امام المؤسسات و الصغيرة والمتوسطة ؛
- تطوير استراتيجية متكاملة لتفعيل دور أجهزة دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

قائمـــــــــة

المـــــــراجع

اولا: الكتب

- أيمن علي عمر .(2007)،ادارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن ، دار نشر ، (الاسكندرية).
- بشا إتهباجمل.(2008) التمويل المصرفي الاسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، ط1، دار النفائس ، الاردن .
- جواد نبيل.(2007)، إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات
- حربي محمد عريقات.(2010) سعيد جمعة عقل : ادارة المصارف الاسلامية ، ط1، دار وائل للنشر
- دادي ناصر.(1998)،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، (الجزائر)، الطبعة الأولى.
- رابح خوني، رقية حساني. (2008)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- رشاء نعمان (2.13)، شايع العمري: الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الاسلامي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية .
- الزغبي هيثم محمد: الجدارة والتحليل المالي، ط1 ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- طشطوش هايل عبد المولى .(2012)،" المشروعات الصغيرة ودرها في التنمية، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان (الأردن).
- عبد الباسط وفاء .(2001) مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المشروعات الناشئة ، دار النهضة العربية ، بيروت
- عبد المطلب عبدالحميد.(2009)اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية.
- عجام هيثم صاحب.(2001)نظرية التمويل ، دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان (الاردن).
- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلى.(2006)، الريادة و ادارة الأعمال الصغيرة، دارو مكتبة الحامد لنشر وتوزيع، عمان ، الأدرن.
- فتحي السيد عبدو ، ابو السيد أحمد . (2005)،الصناعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية المحلية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر.
- لبيب هالة محمد عنبة.(2001)" ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة (مصر)، ط1.
- ماجد العطية : ادارة المشروعات الصغيرة، ط2، دار المسيرة للنشر التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن) عمان .

- مروة احمد .(2007) الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة ، الشركة العربية المتحدة لتسويق و التوريد ، القاهرة (مصر) .
- مصطفي كمال السيد طابل .(2012)،البنوك الاسلامية و المنهج التمويلي ،ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع (الاردن) .
- ميل احمد توفيق ، شريفيقة علي:(1988) ، الادارة المالية ، دار الجامعية بيروت.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية

- دومدم كمال."دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 02/ 2000.
- سعدان شبايكي. "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد11، جامعة محمد خيضر، بسكرة (جزائر)، 2007.
- عبد الكريم سهام : سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME2، مجلة الباحث ، جامعة البليدة ،العدد2011،09.
- غدير احمد سليمة : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، العدد09، 2011.

ثالثا: الاطروحات والمذكرات الاكاديمية

- بعيوش محمد أنور : فعالية أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماستر اكاديمي في علوم التسيير ، مالية وبنوك ، ام البواقي (الجزائر) ،2016/2015.
- بو البرادعة نهلة: الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجيستر في القانون ، تخصص تنظيم اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012.
- بو عبد الله هنية. اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نفوذ مالية ، جامعة الجزائر 2003.
- بوسمية أمال :" أهمية التحالفات الاستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة مع دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا"، أطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال،2015، ص 31.

- توايتية الطاهر : انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الاثار المحتلة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة دكتوارة في علوم التسيير تخصص ادارة أعمال ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2015.
- توايتية الطاهر: " انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية التجارة و الاثار المحتملة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي (الجزائر)، 2015.
- جبدوشي أحمد ، زمار عامر: اليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة كلية محمد او الحاج، البويرة،2018.
- الحاج علي حليمة : اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة، دراسة حالة ولاية قسنطينة ، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة.
- حجازي أحمد .اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ،جامعة ابي بكر بلقايد (الجزائر)، 2011.
- رقامي محمد . اثر عفويات التأخير على التمويل المشروعات المصرفي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة ، مذكرة ماجستير في علوم في التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2009/2008.
- زاية أسماء:" أثار سياسية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر "، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية المؤسسات ، جامعة منتوري (الجزائر)،2011.
- زبير عياش : تأثير تطبيق اتقافية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية ام البواقي " اطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ،جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي (الجزائر) ،2012
- زيريق سوسن . مساهمة قرض الايجار في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2017/2016
- طلحي سماح ." دور البدائل الحديثة في التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " مع اشارة الحالة جزائر ، أطروحة دكتوراه علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي (الجزائر)، 2014/2013.
- طلحي سماح : قرض الإيجار و إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي ،ام البواقي، 2007
- العايب اسين: اشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، جامعة منتوري قسنطينة.

- عبد الكريم الطيف .واقع وافاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الاصلاحات الحالية ،مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر 2001.
- غيولي احمد : تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل و استشراق اقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة (الجزائر) 2011.
- لخلف عثمان. "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" – حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- مالكية حميدة. محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009

- مكربي أسماء. صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ورقلة 2014-2017)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية و العلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –، 2017-2018
- هدار بختة . دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012.
- يخلف عثمان.دور ومكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 1995.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- برودي نعيمة :" التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة تلمسان(الجزائر)،17-18 أفريل 2006.
- بغداد بنين عبدالحق بوقفة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقي الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، يومي 5-6 ماي 2013.

- بوخاوة اسماعيل ، عطوي عبد القادر. التجربة التنموية في الجزائر استراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحوث ومناقشات الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف والبنك الاسلامي للتنمية ،25-28ماي 2003.
- خواتي رابح ،حساني رقية. " افاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر ، 25-28ماي 2003

- زودة عمار . دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " دراسة حالة الجزائر " ، ورقة بحثية مقدمة في اطار الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة، واقع و افاق ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، يومي 13و 14نوفمبر 2012.
- سحنون سمير ، شعيب بونوة . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 17-18افريل 2006.
- ضحاك نجية . " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس واليوم "، الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفي الدول العربية ، جامعة الشلف، يومي 18/17أفريل 2006.
- عثمان حسن عثمان. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقي الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011.
- فدي عبد الحميد . المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري ، مجمع الاعمال، الملتقي الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط (الجزائر)، 09/08افريل 2009

- لاشينب محمد المرسي. من اساليب التمويل الاسلامية ، التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية ، سطيف ، الجزائر ، 25-28ماي 2003.
- منصور احلام ، اسيا بن عمار. واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقي الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي،06-07-ديسمبر.